

مؤقت

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية العشرون



الجلسة العامة ٥

الثلاثاء، ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٨

الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هينادي أودوفينكو (أوكرانيا)

المتحدة لا تزال الإنسانية في بعض الأماكن تسيير على
درب الحرب الباردة بما يصحبها من تصلب عقائدي.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

وفي حالة غواتيمالا، حيث تسنى لنا، بفضل إرادة
الشعب بأكمله وبدعم المجتمع الدولي، أن نضع حدا للصراع
المسلح الداخلي الذي دام لأكثر من ٣٠ عاما، فإن مشاكل
الفقر والإتجار بالمخدرات والجريمة لا تزال تمثل تحديات
أمام الدولة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستستمع الجمعية
العامة أولا إلى بيان يدلي به فخامة السيد لويس ألبرتو
فلوريس أستورياس، نائب رئيس جمهورية غواتيمالا.

إن احترام السيادة الوطنية يمثل الأساس لأي جانب
من جوانب تفكيرنا، بيد أن بعض المشاكل مثل الاتجار
بالمخدرات وما يتعلق به من أعمال العنف الإجرامية، رغم
أنها تمس البلدان فرادى، فهي تمثل عدوا قاسيا يتجاوز
الحدود الإقليمية أيضا. ولقد اجتمعنا هنا اليوم لأننا
تعرضنا جميعا للهجوم من شكل من أشكال الجريمة
لا يحترم مبادئ السيادة ولا الأوطان ولا الحدود ولا يعرف
قانونا.

السيد فلوريس أستورياس (غواتيمالا) (ترجمة شفوية
عن الاسبانية): باسم غواتيمالا حكومة وشعبا، أود سيادة
الرئيس، أن أقدم إليكم بأحر التهاني على الطريقة الكفؤة
والفعالة التي تديرون بها أعمال هذه الدورة الاستثنائية
للجمعية العامة المكرسة لمكافحة الاتجار بالمخدرات
والجرائم المتصلة به.

منذ البداية، وروح الأمم المتحدة وغرضها يتمثلان
في صيانة السلم العالمي. ورغم الجهود التي تبذلها الأمم

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية
للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني
خلال شهر من تاريخ عقد الجلسة إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service,
Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب
واحدة.

المائة في سنة ١٩٩٦ بالمقارنة بسنة ١٩٩٥. وتم الحفاظ على نفس المستوى في سنة ١٩٩٧.

ولما كانت التجارة غير المشروعة تدر ربحاً أكبر من الأنشطة التقليدية المشروعة فإن علينا أن نسعى سعياً دؤوباً لإيجاد حلول تتضمن تنمية بديلة. لذلك فإن خطط المجتمع الدولي للتنمية البديلة ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار البلدان، مثل غواتيمالا، التي تشكل جزءاً من خطوط عبور هذه التجارة غير المشروعة. ولكن علينا، عندما نتكلم عن التنمية البديلة، أن نولي الاعتبار ليس لاستبدال المحاصيل في البلدان المنتجة فحسب بل أيضاً لمأزق صغار المزارعين والناقلين والصيادين في بلدان العبور الذين يضطرونهم فقرهم وانعدام البدائل أمامهم إلى الاشتراك في التجارة الفتاكة بالمخدرات غير المشروعة. وينبغي أن نفكر تفكيراً جدياً في ضمان أسعار منصفة للمحاصيل والخدمات المشروعة توفيراً لأنشطة بديلة.

وتواصل الحكومات بذل جهود حقيقية لخفض عرض المخدرات والطلب عليها. ولكن يجب أن نوحّد جهودنا على نحو عالمي منسق، ونولي أهمية لخفض العرض تماثل الأهمية التي نوليها لخفض الطلب. ويجب أن نخصص موارد وجهوداً إضافية لتحقيق تلك الغاية بما يتفق والتشريعات الوطنية لكل بلد.

تؤيد غواتيمالا خطط العمل التي ستنشئ عن هذه الدورة، واعتماد تدابير لمكافحة غسل الأموال وتعزيز التعاون القضائي ومراقبة السلاسل ومشروع الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب. بيد أن هذه الإعلانات ستظل حبراً على ورق إذا لم نلتزم بالآلية اللازمة لتنفيذها. لذلك نرى أنه من الضروري وضع خطة عمل في هذا المجال تناسب احتياجات كل بلد.

إن الدورة الحالية خطوة من أهم الخطوات في الكفاح ضد واحدة من أسوأ آفات القرن العشرين. لنضع نهاية لحرب الأقوال ولنبدأ في القيام بعمل حقيقي. فالأقوال يمكن التشكيك في مصداقيتها لكن ليس من الممكن التشكيك فيما تم عمله بالفعل. وقد حان الوقت لنا جميعاً لكي "نعمل".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس جمهورية غواتيمالا على بيانه.

إننا بتصدينا لهذا التحدي، نتصرف التصرف السليم، بعودتنا إلى القيم السامية التي قامت عليها الأمم المتحدة وإثباتنا أن المجتمع الدولي قادر على العمل بشكل موحد لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة. إن حرب اليوم العالمية ليست حرباً بين أمة وأخرى، إنما هي حرب تشنها الأمم جمعاء على عدو واحد، ألا وهو الاتجار بالمخدرات. ولهذا السبب لا بد من وجود التزام عالمي يتماشى مع هذا الجهد إذا أردنا الانتصار في هذه الحرب في نهاية المطاف.

وفي بياني في هذه الدورة، أود أن أوجد أيضاً ما تعنيه الحرب على الاتجار بالمخدرات، بالنسبة لدولة خرجت بصعوبة بالغة من صراع داخلي وانخرطت في عملية تحول سياسي واجتماعي، بفضل اتفاقات السلم التي تشكل الأساس لكفاحنا ضد الفقر والظلم الاجتماعي.

وبسبب موقعها، ما فتئت غواتيمالا تُستخدم جسراً في الاتجار غير المشروع بالمخدرات، جواً وبحراً وبراً، وتستخدم إلى حد ما مركزاً للتخزين والتموين. وعلاوة على هذا فإن الأحوال الطبيعية تجعل بلدي حقلاً خصباً للزراعة غير المشروعة وخاصة لنمو الماريجوانا والخشخاش. كما حدثت أيضاً زيادة في الإدمان بين سكاننا.

وفي ميدان خفض الطلب، استهدفنا ضمن جهودنا تحليل مشكلة الإدمان. وهنا تؤكد النتائج المبدئية وجود زيادة في الاستهلاك بين المراهقين بل حتى بين الأطفال. وفي هذا السياق، يركز عملنا على التعليم الوقائي الشامل في شتى مستويات نظامنا التعليمي الرسمي وعلى توفير الحوافز للإدارة الذاتية المجتمعية من أجل جعل الناس أكثر وعياً بالمشكلة. وعلاوة على هذا تسعى الحكومة إلى العمل على نحو أوثق مع القطاع غير الحكومي حتى يتسنى لنا، عن طريق التنسيق بين مختلف القطاعات، أن نضع خطة وطنية أساسية وننفذها.

وفي مجال خفض العرض، تبين الإحصاءات أن عمليات الاكتشاف والمحاكمة للجرائم المرتكبة في هذا الميدان كانت أكثر فعالية. وفي سنة ١٩٨٨ تضاعف عدد الأشخاص المعتقلين بالمقارنة بالسنة السابقة لها. وفي سنة ١٩٩٧ بلغت كميات نبات الخشخاش المباداة نسبة ١٤٨ في المائة من الكميات المباداة في السنة السابقة. وزادت المضبوطات من الكوكايين إلى أكثر من ٣٠٠ في

ومما له أهميته أن يخطط عملنا من أجل التعاون الدولي لمكافحة المخدرات وينفذ بما يتفق ومبدأ تقاسم المسؤولية بين مستخدمي المخدرات ومنتجها. وأي خطط لا تأخذ بعين الاعتبار جانبي الطلب والعرض معا - وهما وجهان لعملة واحدة - لن تؤدي إلا إلى تبيد الموارد والوقت وإدامة تلك المشكلة المعقدة - مشكلة الاتجار بالمخدرات. وجهود البلدان المنتجة لإبادة المحاصيل وجهودها البوليسية ستصبح غير كافية إذا لم يكن هناك عمل حافز من جانب حكومات البلدان المستهلكة من أجل القضاء على الطلب.

إننا نحتاج إلى إنشاء نظام مشترك وطوعي يقوم بمراقبة الإنتاج والنقل والاستهلاك ويحترم سيادة دولنا. وهذا النظام ينبغي أن يشمل مراقبة مستمرة على الصعيدين الوطني والدولي لجهودنا المبذولة في مكافحة المخدرات. وهذه المراقبة يجب ألا تشمل البلدان المنتجة للمخدرات وبلدان العبور فحسب، ولكن أيضا البلدان المستهلكة، بهدف إنشاء نظام فعال للتقييم الموضوعي لخفض استهلاك المخدرات في كل بلد، وتكون له صلاحية، إذا اقتضى الأمر، لإصدار شهادات سلبية عن الدول التي يظهر من معدلات استهلاكها العالية أنها لا تبذل سوى أقل الجهود في معالجة المشكلة. ويجب أن تتحول الخطابة عن المسؤولية المشتركة إلى مساواة في المعاملة بين جميع الدول لدى تقييم النتائج المحرزة.

إن مكافحة الاتجار بالمخدرات تشبه إلى حد كبير حربا عادلة نشنها دفاعا عن أمن ورفاهة مجتمعاتنا. والحرب ضد الجريمة لا يمكن كسبها إلا إذا توفرت لدينا الموارد اللازمة لاستئصالها بصورة حاسمة من جذورها. وخلال السنوات القليلة الماضية، أعيقت عمليات مكافحة بصورة شديدة بسبب الافتقار إلى الأموال اللازمة لمحاصيل التنمية البديلة. وفي العديد من البلدان المنتجة وإن لم يكن هذا، لحسن الطالع، ينطبق على بلدي، إكوادور، التي تلعب دورا هامشيا في مجال الاتجار غير المشروع بالمخدرات - اكتسب انتشار المحاصيل المخدرة بعدا اجتماعيا لا يمكن نكرانه. وهذه الدورة للجمعية تتيح لنا فرصة لتعزيز التعاون الدولي وتجميع الموارد من أجل خفض نمو المواد الخام المستخدمة في أكثر المخدرات انتشارا، خفضا ملموسا في غضون السنوات العشر المقبلة.

والآن أعطي الكلمة لفخامة السيد فابيان ألكون ريفيرا، الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور.

الرئيس ألكون ريفيرا (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد أنشئت الأمم المتحدة لتكون محفلا عالميا لتخاطب الشعوب والاتفاق على عمل مشترك بشأن المشاكل التي تؤثر على حياة جميع شعوب العالم. وما نحن تجمعا في دورة استثنائية لنناقش ونواجه آفة من أسوأ آفات الجزء الأخير من هذا القرن. ذلك أن تعاطي المخدرات، وما يؤدي إليه من مشاكل اجتماعية واقتصادية وقانونية شاسعة، يشكل عقبة من أكبر العقبات في وجه السلم والقانون والنظام والأمن. ونتيجة لهذا الشر، والبلاء الإجرامي، تعاني صحة الملايين وتتحطم أسر ويجري التخلي عن أطفال أو الإساءة إليهم وتواجه الدول والمجتمعات العنف وتقتوض مؤسساتها.

وبلدي، إكوادور، يشعر بقلق وانزعاج بالغين إزاء الآثار الخطيرة للاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة. فالاقتصاد والحياة السياسية والتعايش الاجتماعي للناس، وخاصة في أقل البلدان نموا، تعاني كلها يوميا من هذه الظاهرة الإجرامية. إن المكاسب الاقتصادية الهائلة التي حصلت عليها المنظمات الإجرامية على نحو غير مشروع يعني أنها قادرة على زعزعة استقرار نظم مشروعة في الكثير من بقاع العالم. فهي تعمل خارج إطار القانون، وتتجاهل حدود الدول، وترتبط بالإرهاب وتجار الأسلحة وسائر أشكال الجرائم العالمية. والعلومة فتحت الأبواب، بشكل ما، على الجريمة المنظمة وقد أصبحت الآن تشكل تحديا عالميا. وبالتالي فإننا نحتاج من المجتمع العالمي إلى استجابة قوية متضافرة.

ويوضح لنا التاريخ أن مشكلة المخدرات تكتسب تعقيدات جديدة ومتزايدة. إذ أن هناك عددا أكبر من المؤثرات العقلية واستخدامها غير القانوني يتزايد، وقد ظهرت كيماويات جديدة وأساليب تجهيز جديدة، وباتت الفوارق بين الاستعمال وإساءة الاستعمال والإدمان غير واضحة ومحل نزاع في المجالين الطبي والقانوني، ومن المفجع أن استعمال المخدرات في زماننا هذا يبدأ حتى في مرحلة الطفولة. ويعتقد وفدي أن مشروع الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات الذي نرجو أن تعتمد الجمعية في هذه الدورة، سيثبت أنه أداة حاسمة الأهمية.

الدولي التي ألهمتنا الميثاق في سان فرانسيسكو، أن تفضي بنا إلى التفاهم المثمر ووضع سياسات فعالة ومؤاتية في توقيتها. لأن شعوبنا في حاجة إليها وتطالب بها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور على بيانه.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان من دولة السيد بيشاي راتاكول، نائب رئيس وزراء تايلند.

السيد راتاكول (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بعد سنوات عديدة من عدم اليقين أصبحت هذه الدورة الاستثنائية حقيقة واقعة، والفضل في ذلك، يعود بقدر كبير، إلى الجهود التي بذلها العديد من الأطراف المعنية، وبخاصة المكسيك.

ونود أن نشير إلى أننا نجتمع في هذه الدورة الاستثنائية الهامة، من أكثر من ١٥٠ بلدا، لمواجهة تحد كبير للغاية ومهمة بالغة الحيوية، بحيث لم يعد بوسعنا أن نتجاهل النتائج المدمرة لهذه المشكلة، لا لأنها حطمت من البيوت والقلوب فحسب، ولكن أيضا لأنها دمرت القيمة الحقيقية للحياة نفسها.

والواقع أن مشكلة المخدرات قضية ظلت حديث القرن. وهي قد أصبحت قضية عالمية بسبب انتشارها الواسع في مجتمعات لا حصر لها حول العالم. وبلغت درجة من الحدة بحيث أنه إذا لم يتخذ إجراء ملموس في القريب العاجل، فإن العالم سيواجه بحالة بشعة ومفرغة، تؤثر على رفاه الشعوب، وتزعزع أمن الدول، في كل بقاع العالم.

لقد قال أحدهم ذات مرة،

"إن الطريق إلى أداء الواجب يكمن في الأشياء القريبة، بينما يبحث الإنسان عنه في الأشياء البعيدة".

وهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة تبحث عما يبدو بعيدا، وإن لم يكن مستحيل التحقيق.

ومع ذلك، فإن إكوادور تحذر من أن هذا التعاون والدعم ينبغي ألا يتجاهلا البرامج التي تعالج جوانب أخرى لها نفس الأهمية في مكافحة الاتجار بالمخدرات. وأشير، على وجه الخصوص، إلى نقل المخدرات - وهذه تجارة غير مشروعة يتضرر منها بلدي على وجه الخصوص. ومشاكل إكوادور فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات ناتجة عن موضعها الجغرافي. فنحن نقع وسط دول فيها مساحات شاسعة تستخدم في إنتاج المواد الخام وتجهيز المخدرات. وتستخدم أراضيها طريقا لتهرب المخدرات. ولئن كانت إمكانياتنا محدودة، فإننا مدركون لأهمية واجبنا، وقد قام مجلسنا الوطني لمكافحة المخدرات، والنائب العام، والشرطة الوطنية في بلدي باتخاذ تدابير هامة ولموسسة لوقف الأنشطة الإجرامية لتجارة المخدرات وفي التزام صارم بقوانيننا المحلية. وتضافرت مع العمليات الناجحة التي قامت بها الشرطة تدابير قانونية ملائمة لتحطيم شبكات الإجرام وقنواتها المستخدمة في نقل المخدرات.

وكما هو الحال في جميع بلدان العالم، فإن مشكلة المخدرات في إكوادور، لسوء الطالع، تتجه إلى التزايد وتكتسب أبعادا جديدة. إذ نلاحظ مع القلق زيادة في استهلاك المخدرات في بلدنا. ومن ثم فإننا نواجه تحديا دقيقا: أي أن نحافظ على رفاه شعبنا، ولا سيما أصغر فئاته سنا. وأود أن أوجه نداء ملحا إلى هذا المحفل من أجل التعاون الدولي مع العالم النامي للقضاء على استهلاك المخدرات وتنفيذ برامج التأهيل.

وبوجه عام، وعلى الرغم من أن إكوادور هي بلد عبور للمخدرات، فإن العمل الذي أنجزته حكومتنا خلال فترة السنة ونصف السنة التي انقضت من ولايتي، كان عملا كبيرا. فقد أجزنا قانونا جديدا يملأ الثغرات ويعالج أوجه القصور في مكافحة غسل الأموال المتأتية عن المخدرات، وفي استيراد السلائف الكيميائية والاتجار بها، وفي الوقاية والتأهيل. وينبغي أن أوضح على وجه الخصوص أن ممتلكات تجار المخدرات التي استولينا عليها لم تحول إلى خدمة جهود الشرطة لمكافحة الاتجار بالمخدرات فحسب، ولكن أيضا إلى الجامعات والمؤسسات الاجتماعية.

إنني، باسم حكومة إكوادور، أتمنى لهذا التجمع الدولي الهام للغاية أن يحقق أعظم النجاح. وأتمنى لروح التعاون

ولكن ماذا يمكن أن يفعل صوت واحد؟ وماذا يمكن أن تفعل أمة واحدة؟ إن وفدي يود أن يوصي بالتالي.

أولاً، خلال العقد المقبل ينبغي أن يتم التركيز على مشكلة المنشطات الأمفيتامينية، ومنع تسريب السلائف المستخدمة في إنتاج المخدرات غير المشروعة. وأنا أحث جميع الدول على إيلاء الاهتمام والتعاون على نحو أوثق في مجال القضاء على إمدادات المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها.

وتايلند من بين البلدان التي تعاني جدياً من مشكلة استعمال عقار الميثافيتامين والاتجار به على نحو غير مشروع. وقد ضبطت ملايين الأقراص من الميثافيتامين في تايلند. وتم تهريب آلاف الجالونات من السلائف غير المشروعة إلى داخل بلدي. تايلند بلد مستورد للسلائف والكيماويات المستخدمة في هذه الصناعة غير المشروعة وبلد عبور لها أيضاً. ولذلك فإن التعاون على نحو أوثق نحو ممكن بين البلدان المعنية، ولا سيما البلدان المصدرة، أمر حيوي لمنع تسريب وتهريب السلائف.

وفي هذا الصدد، ينبغي إجراء دراسة لاستكشاف إمكانية اختراع مواد أخرى غير ضارة كبداية للمنشطات الأمفيتامينية. وأنا أسلم بأن مهمة إيجاد بدائل للمنشطات الأمفيتامينية ليست بالتأكيد مهمة سهلة. ولكن تايلند، في منطقة "المخدرات القوية التأثير"، هذه قد نجحت في تنفيذ برامج لخفض العرض من الأفيون من خلال برامج لاستبدال المحاصيل وتنمية المرتفعات. ومن دواعي فخرنا أن نذكر أن إنجازنا في تنمية المرتفعات مستمد من مبادرة صاحب الجلالة الملك بوميبول عاهل تايلند. وبمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والبلدان المانحة، أصبح المشروع الملكي لتنمية المرتفعات نموذجاً يحتذى لحل مشكلة زراعة خشخاش الأفيون.

والتوصية الثانية التي يود وفدي أن يقدمها هي تعزيز التعاون فيما بين بلدان نفس المنطقة الإقليمية أو دون الإقليمية. وهذا أمر لا بد منه لمكافحة المخدرات.

ومن خلال آلية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تلتزم تايلند التزاماً تاماً بالواجبات المتصلة بتدابير مراقبة المخدرات. وفوق ذلك كله، نحن نؤيد بالكامل

فخلال العقد الماضي، كرس العديد من الصكوك لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وفي هذه الدورة، أعتقد أن مرحلة جديدة من مراحل مكافحة المخدرات العالمية ستطلق باعتماد الإعلان السياسي، وخطط العمل، والتدابير والقرارات المناسبة للمواضيع الرئيسية الستة في جدول الأعمال. ومع ذلك، يجب ألا نتجاهل الصكوك القائمة التي نملكها بالفعل، إذ أنها لا تزال ملائمة وتستحق الاهتمام.

وبعد هذا، أود أن أثنى على برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وعلى لجنة المخدرات لإسهامهما في نجاح هذه الدورة الاستثنائية. ومن الواضح أن جهودهما لم تذهب سدى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس وزراء تايلند على بيانه.

أعطي الكلمة لسعادة الأونرابل دين أ. بارو، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والأمن القومي والمدعي العام في بليز.

السيد بارو (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد مر عقد على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وخلال هذا العقد، اكتسب الالتزام بالتعاون الدولي لتخليص العالم من آفة المخدرات أهمية متزايدة.

وهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة تعقد في وقتها المناسب. إذ من المستصوب أن نحري، بعد عشر سنوات، تقييمًا جماعيًا للجهد الدولي وأن نستعرض الاستراتيجيات التي نواجه بها هذه العلة ونحن ندخل الألفية القادمة.

إن الآفة التي تمثلها مشكلة المخدرات في العالم لم ينج منها أي قطاع من المجتمع ولكن آثارها أشد غدرا بأعز ما نملك، أي شبابنا. ففي البلدان الشبيهة ببلدي، تتجاوز المشكلة كونها خطرا على الصحة العقلية والجسدية للمجتمع، ولا بد من التعامل معها على أنها أحد الشواغل الرئيسية للأمن القومي.

إن الهلع يعترينا حين ندرس التقديرات التي تشير إلى أنه على الرغم من المبادرات المتخذة خلال عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، فإن الأرباح الناتجة عن هذا النشاط الشرير لا تزال تصل إلى ما لا يقل عن ٤٠٠ بليون دولار سنويا، أو ما يبلغ ٨ في المائة من إجمالي التجارة الدولية. وما من شك في أننا حققنا نجاحات كبيرة. ولكن من الواضح بصورة مماثلة أن المشكلة ازدادت أضعافا. ولهذا أتينا إلى هنا لنتشاطر خبراتنا،

الاستراتيجية دون الإقليمية التي بدأها برنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات، إذ أننا من البلدان الموقعة على مذكرة التفاهم بشأن مكافحة المخدرات لسنة ١٩٩٣ التي تشمل تايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والصين وكمبوديا وميانمار وفيت نام وبرنامج الأمم المتحدة الدولي لمراقبة المخدرات. لقد عانت هذه البلدان طويلا وتحملت كثيرا في جهودها من أجل القضاء على إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها.

وبالتالي، واستجابة لروح هذه الدورة الاستثنائية، أصدرت البلدان الستة الموقعة بيانا مشتركا للتعبير عن موقفنا المشترك وعن إرادتنا السياسية للقضاء على مشاكل المخدرات وما يتصل بها. ويبرز الإعلان المشترك، المعمم بوصفه وثيقة رسمية من وثائق هذه الدورة، هدفنا المشترك بمكافحة الإنتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية واستهلاكها والاتجار بها عن طريق اتباع نهج متوازن وشامل. وفي هذا الصدد، ستقوم البلدان الموقعة على مذكرة التفاهم لسنة ١٩٩٣ بإنشاء شبكة عمليات لمكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات بواسطة تبادل معلومات المخابرات ومواءمة السياسات.

ومع جيراننا بدأنا المسيرة الطويلة. وهنا تكمن النقطة الاستراتيجية لمكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع، وهنا تكمن ثقة وإيمان كل منا بالآخرين وهو ما جمعنا معا. إن هذا النوع من الثقة وهذا النوع من الإيمان والشجاعة هو الذي يحفز بحثنا عن حل دائم مصيره أن تصبح له أهمية فريدة للخير العام للإنسانية.

ومن هنا سنمضي إلى الأمام بعزم، آمليين الوفاء بحلول عام ٢٠٠٣ بالهدف الجسور للإعلان السياسي الذي سيعتمد في هذه الدورة الاستثنائية. وعندئذ سيمكننا القول، بصوت عال وواضح، إننا استطعنا تحقيق نتائج ملموسة في سعيينا إلى تحقيق عالم خال من المخدرات اللعينة.

هذا هو الطريق الذي اختارته تايلند، الطريق الذي سنواصل عليه مسيرتنا. وسنبقى راسخين في التزامنا السياسي بمكافحة المخدرات. ونحن على استعداد للتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية الأخرى.

وعلاوة على ذلك، تقوم حكومة بليز وشركاؤها الرئيسيون من المجتمع المدني بتعزيز الجهود المرتبطة بمراقبة خفض الطلب على المخدرات. وبتضافر مع المجلس الوطني لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، انضمت إلى ذلك المنظمات غير الحكومية الممولة محليا ودوليا؛ والكنائس والمؤسسات الدينية؛ والمهنيون في ميدان الطب والصحة؛ ومجتمع إنفاذ القانون؛ ونقابات العمال، والرابطات التجارية والعمالية، والصحافة، وجميع مستويات النظام التعليمي والوالدين. وتركز المبادرات المتعددة الأوجه حاليا على التعليم الوقائي والبحوث والمعلومات والمعالجة والتأهيل بالإضافة إلى التعبئة المجتمعية.

ولكي تكون أية استراتيجية وطنية أو دولية لمكافحة المخدرات فعالة يجب أن توجه لضرب المتجرين بالمخدرات في المكان الموجه. فلا بد من التعرف على الأرباح والعائدات لبيع المخدرات غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة المتصلة بها ومصادرتها. وفي السوق العالمية، حيث تنتج المواد في موقع لمواجهة الطلب في مكان آخر ويمكن فيها إخفاء الأرباح الناجمة عن مثل هذه العمليات التجارية غير الشرعية في مختلف البلدان، فإن التعاون الدولي المعزز هو المفتاح. وإن المواءمة بين الأنظمة المصرفية والمالية وسياسات "اعرف زبونك" أمر إلزامي من أجل دفع التعاون لمكافحة غسل الأرباح المكتسبة بأسوأ صورة.

في عام ١٩٩٦، سنّت بليز تشريعا يتعلق بتجريم غسل الأموال، حيث سُمي "قانون (تجريم) غسل الأموال". وبذلك القانون - الذي سنستعرضه باستمرار لمراعاة آخر التطورات التي ينتجها الفكر الإقليمي والعالمي في الموضوع - نأمل في أن نضطلع بدورنا في الجهد العالمي الرامي إلى استئصال صناعة عالمية قد يبلغ ما تعالجه من أموال، حسب التقديرات، ٥٠٠ بليون دولار سنويا.

لقد أشرت آنفا إلى ما تبديه قوات أمن بليز من بسالة ونشاط في مشاركتها في منع المخدرات. وتشير إحصاءات قوة شرطة بليز فيما يتعلق بالاعتقالات والمضبوطات من المخدرات إلى حدوث زيادة في تدمير نباتات القنب في عام ١٩٩٧ تجاوزت الكمية التي دمرت العام الماضي بنسبة ١٤٣,٥ في المائة. كذلك ضبط ٢٦٢,٨ كيلوغراما من القنب في عام ١٩٩٧، حيث تجاوز ذلك الكمية التي صودرت خلال العام السابق والتي بلغت ٢٠١,٥

ولنعيد تقييم جهودنا ولنعزيز مبادراتنا الحالية ونوسعها، لعلنا نسعى في آن واحد إلى مواجهة جميع جوانب هذه المشكلة المتعددة الأوجه.

إن برنامج العمل العالمي الذي أقرته الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة المكرسة لمسائل المراقبة الدولية للمخدرات، المعقودة في شباط/فبراير ١٩٩٠، يدعو الدول إلى النظر في تعزيز الأنظمة القضائية والقانونية من أجل قمع الاتجار بالمخدرات. وتمشيا مع الوعود المقطوعة، فإن بليز تعد الآن من بين الأطراف في اتفاقية عام ١٩٨٨ وتقوم بتنقيح القانون الوطني وفاء منها لالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة.

إن الموقع الجغرافي لبليز، في برزخ أمريكا الوسطى وفي وسط الحوض الكاريبي، يواجهنا بتحد هائل. فزراعة القنب المحلية قد أوقفت. ولكن بليز، شأنها شأن جميع جيراننا، تتضرر من جراء تهريب المخدرات غير المشروعة عبر الحدود على نطاق واسع، وخاصة الكوكايين. وبدون التنسيق الوثيق فيما بين سلطات إنفاذ القانون في البحر الكاريبي، وأمريكا الوسطى والمكسيك، سيواصل مهربي المخدرات استغلال ضعفنا الاستراتيجي كمحطة على الطريق إلى السوق الاستهلاكية الرئيسية.

إن بليز مصممة الآن على حرمان المتجرين بالمخدرات من استخدام أراضيها للتهريب. ولكن من الواضح أن التزامنا الوطني والدولي، بالإضافة إلى مواردنا البشرية والمالية والمادية المحدودة، يتطلب تعاونا ثنائيا وإقليميا في مواجهة المتجرين بالمخدرات الأفضل تجهيزا. فالعمليات المشتركة وعمليات التدريب لمكافحة المخدرات عبر الحدود، والمعدات المشتركة، والتبادل السريع للاستخبارات تقطع شوطا طويلا في تحمل المسؤولية العالمية للنجاح في عمليات المنع الناجحة.

أما الجهود الذي تبذله بليز للقضاء على المخدرات ومنعها فقد أوكلت مهمة الاضطلاع به للشرطة المدنية وكذلك الجيش، وبسند من القانون. وتشمل جهودنا التعاونية الثنائية إجراء عمليات بحرية مشتركة منتظمة مع سفن الحراسة في الإنديز الغربية التابعة للمملكة المتحدة ومع سلاح خفر السواحل في الولايات المتحدة. كما أننا توصلنا إلى مستوى عال من تنسيق العمل مع القوات الغواتيمالية والمكسيكية لمكافحة المخدرات.

المخدرات غير المشروعة في العالم خلال العقد القادم هو مواجهة ذلك التحدي معا على نحو يتسم بالعزم وبذل أقصى الجهد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر نائب رئيس وزراء بليز على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باولو تشبيليكا، وزير العدل في جمهورية أنغولا.

السيد تشبيليكا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): باسم حكومة أنغولا ووفد بلادي، أود أن أهني الأمم المتحدة على هذه المبادرة الجديدة الهادفة إلى الحد من إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها بشكل غير مشروع، بما في ذلك المخدرات الاصطناعية والأنشطة الإجرامية المتصلة بها.

إن الحكومة الأنغولية تدرك أن مكافحة جميع أشكال مشكلة المخدرات غير المشروعة مسؤولية مشتركة تتقاسمها جميع الدول، وأن هذا الخطر العام يتجاوز حدود أية دولة منفردة أو أية مجموعة من الدول. وقد أصبحت هذه الظاهرة ظاهرة عالمية تدمر الأرواح والمجتمعات وتولد الجنوح وتؤثر على استقلالية الشباب، وتشكل خطرا كبيرا على صحة البشرية ورفاهها. كما أن تعاطي المخدرات غير المشروعة يؤثر على الديمقراطية وعلى استقلال الأمم واستقرارها، وعلى هيكل المجتمعات، وكرامة وآمال ملايين الناس والأسر.

ودعوني أصف لكم بإيجاز حالة المخدرات غير المشروعة في بلدي. وكما تعلمون فإن أنغولا دولة خربت حرب مدمرة للغاية كادت تدمر البلد وهياكله الأساسية الاقتصادية والاجتماعية بل وشعبه، وهذا هو الأهم. ولكن رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها أنغولا لإعادة بناء الدولة واستعادة كرامة الشعب الأنغولي، تركز الحكومة أيضا على منع استخدام المخدرات والاتجار بها وعلى إجراء الأبحاث في ذلك المجال.

وبدافع من قلق حكومة أنغولا إزاء حجم مشكلة المخدرات، أنشأت لجنة مشتركة بين الوزارات لمكافحة المخدرات غير المشروعة عن طريق الأمر الإداري

كيلوغراما. وخلال عام ١٩٩٦، كانت حصيلة أنشطة منع عمليات نقل الكوكايين بين السفن ٦٩,٨ كيلو غراما، بينما حال نهجنا المتعدد الوكالات دون وصول زهاء ٦٩١,١ كيلو غراما من الكوكايين إلى الأسواق المقصودة.

وفي العقد الماضي، مثّل تطوير المحاصيل النقدية البديلة وتحقيق تنوع أكبر في اقتصادنا القائم على الزراعة دعما قويا لجهود الاستئصال في بليز. إلا أن الانكماش الذي طرأ مؤخرا على الأسواق المحمية لمنتجات بليز الزراعية الأولية يمثل مصدر قلق بالغ، لا سيما بالنسبة للسكان العاملين في زراعة الموز في جنوب بليز. ويجب أن يأخذ التعاون الدولي في جهود الاستئصال بعين الاعتبار التام استمرار النمو الاقتصادي والاجتماعي للسكان في المناطق المتأثرة. فلا يمكن لمساعدتنا الرامية إلى القضاء على الزراعة غير المشروعة للمخدرات أن تتجاهل أن التهميش الاجتماعي والاقتصادي يضاعف الظاهرة نفسها التي نحاول القضاء عليها. وإذا غابت هذه الفرضية المركزية عن أنظارنا، فإن كل مبادراتنا ستدور في حلقة مفرغة وستكون بدون طائل - أي ستصبح عملا يشبه بحق عمل سيزيف.

وهنا وفي محافل أخرى على حد سواء، أعربت بليز عن اعتراضها على الاستخدام العشوائي للوسائل الانفرادية لقياس الأداء في مجال مكافحة المخدرات في بعض البلدان. ونشير مرة أخرى إلى أن استخدام إجراءات منح الشهادات هذه أمر يخالف مفاهيم التعاون والعمل متعدد الأطراف واحترام شخصية الدول وسيادتها واستقلالها. وباختصار وبصراحة أشد، فإن ذلك أمر ضار أيضا بالنجاح.

لقد أثبتت بليز التزامها بالنهج متعدد الأطراف في التصدي للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي. واتساقا مع ذلك الالتزام، أتعهد هنا بتأييد وفدي للحصيلة الناجحة لهذه الدورة الاستثنائية. وتأمل بليز في أن تنجح هذه المبادرة الوليدة، على أقل تقدير، في تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بالمزيد من إتاحة المعدات والموارد؛ والتدريب والآليات في مجال تبادل معلومات الاستخبارات؛ وإقامة تعاون أوسع واتصال أقوى وأكثر فاعلية. ونحن على اقتناع بأن السبيل الوحيد لتحقيق هدف برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات المتمثل في الحد بدرجة كبيرة من زراعة محاصيل

الموارد المادية والبشرية. والمخدرات غير المشروعة العابرة تأتي من بلدان متعددة وتوجه إلى أوروبا وبعض البلدان الأفريقية.

ومؤخرا جدا، في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٨، انضم بلدي، بموجب قرار من الجمعية الوطنية، إلى الاتفاقيات الدولية المتصلة بالمخدرات. وحتى يتم التصديق على ذلك، ينبغي الآن نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية للجمهورية، ويجب إسداع الصكوك ذات الصلة لدى الأمم المتحدة. إلا أن السلطات الأنغولية المسؤولة عن مسائل مكافحة المخدرات تلتزم منذ بعض الوقت تطبيق آليات الأمم المتحدة إلى الحد الممكن بمواردنا البشرية والتقنية المحدودة.

وقد أسفر عن بعض النتائج المرضية، تعزيز رقابة الشرطة على مراكز الحدود الضعيفة، واستخدامنا الكلاب في المطارات والموانئ، وتبادل المعلومات مع سائر بلدان منطقتنا - وخاصة ناميبيا وجنوب أفريقيا - وكذلك التعاون بين سلطات إنفاذ القانون في كل من أنغولا والبرتغال. بيد أن نقطة ضعفنا تكمن في مراقبة خط ساحلنا. فبسبب كونه شاسعا جدا يصعب رصده ولذلك كثيرا ما يستخدمه المتجرون الدوليون بالمخدرات.

وأخيرا، في ميدان الرقابة على العقاقير، فإن المجلس الوطني للعقاقير الطبية، وهو وكالة تابعة لوزارة الصحة، يقدر احتياجات البلد، مع مراعاة الاحتياجات الطبية والبيطرية والعلمية والأكاديمية، وذلك دون انتهاك لأحكام الاتفاقيات.

والصكوك القانونية السارية في بلدنا قد أثبتت عدم كفايتها وإخفاقها في تلبية متطلبات جهود الرقابة على المخدرات. ولهذا السبب، قُدمت مشاريع قوانين جديدة إلى هيئاتنا الوطنية للموافقة عليها. وهي تسعى ليس إلى مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وسلائفها والاتجار بها واستهلاكها فحسب بل أيضا إلى إقامة إطار قضائي للرقابة على التسويق القانوني للمخدرات للأغراض الطبية. والتشريع الموضوع حاليا يستجيب لشواغل المجتمع الدولي ولبنود الاتفاقيات الدولية والإطار الذي وضعته مراقبة المخدرات. ونتوقع أن تقوم الجمعية الوطنية بنشر هذه القوانين الجديدة في موعد أقصاه نهاية هذا الشهر.

الرسمي رقم 7/PR/91 الذي أصدره رئيس الجمهورية، والمؤرخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١. وتضم هذه اللجنة، التي تعمل بتنسيق من وزارة العدل، وزارات الداخلية والعلاقات الخارجية، والصحة، والمساعدة العامة والإدماج الاجتماعي، والمالية، فضلا عن مكتب النائب العام. وقد أوكل إلى هذه اللجنة، في جملة المهام التي أوكلت إليها، أن تعد دراسة عن مشكلة المخدرات غير المشروعة وأن تجد السبل الوقائية والقلمية المتاحة لمكافحتها. وشارك أعضاء اللجنة المشتركة بين الوزارات في مختلف المحافل الدولية والإقليمية التي تعالج مسائل المخدرات، حيث جمعوا معلومات واكتسبوا خبرة لا بد منها لمعالجة المشكلة بنهج متعدد الأوجه.

ورغم أنه لم تُجر في أنغولا من قبل دراسة متعمقة معنية بالمخدرات غير المشروعة على أساس المنهجيات الجديدة التي اعتمدها الأمم المتحدة، فإننا نعتقد أن استهلاك المخدرات والاتجار بها في بلدنا بدأ يتخذ أبعادا تثير الهلع. ويستند هذا الاستنتاج إلى الدراسة التي أجرتها اللجنة المشتركة بين الوزارات وإلى دراسات أخرى وإحصاءات وكالة مكافحة المخدرات.

إن المادة غير المشروعة الوحيدة المعروف أنها تنتج في أنغولا هي القنب. وتنمو هذه النبتة طبيعيا في بعض مناطق بلدنا، وتزرع في بعض الأحيان لأغراض علاجية، إلا أنها أساسا تستخدم علفا للحيوانات. بيد أنها تنتج أيضا على نطاق واسع لأغراض غير شرعية للاستهلاك المحلي أو التصدير.

والمخدرات غير المشروعة التي تستهلك حاليا في بلدي هي القنب بصفة أساسية، تليه العقاقير الطبية وبعض المواد التي تستنشق مثل البنزين والصبغ، فضلا عن بعض المذيبات مثل الإيثير والأسيتون، حيث يستخدم الأسيتون غالبا الأطفال بين عمري السابعة والخامسة عشرة. وفي عام ١٩٩٠، بدأنا نلاحظ استهلاك الكوكايين والهيروين، وإن كان ذلك على نطاق ضيق. والفئة التي تستخدم الكوكايين والهيروين تتراوح أعمارها بين السادسة عشرة والخامسة والأربعين.

إن بلدنا يستخدم أساسا كم منطقة عبور بسبب عدم كفاية مراقبة حدودنا الأرضية والبحرية ومجالنا الجوي ووجود فجوات فيها، ويزيد من تفاقم الأمر الافتقار إلى

على خلق عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في بلدنا، أولئك الذين ما زالوا حتى اليوم يجعلون شبح الحرب مخيما فوق رؤوس شعب أنغولا. ونرجو المجتمع الدولي أن يحثهم على الاشتراك في إعادة بناء دولتنا وفي تحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي وتنميتها. وبذلك فإنهم سوف يساهمون أيضا في حل مشكلة المخدرات غير المشروعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير العدل في أنغولا على بيانه.

والآن أعطي الكلمة لمعالي السيد ميريكو بانديلي، وزير الداخلية في جمهورية سلوفينيا.

السيد بانديلي (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسرني أن تتاح لي الفرصة كي أخطب هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أعتقد اعتقادا جازما بأنها ستكون حدثا هاما جدا في كفاح المجتمع الدولي ضد المخدرات غير المشروعة - هذا الشر الذي يحاصرنا ويهددنا على نحو متزايد.

وتؤيد سلوفينيا البيان الذي تم الإدلاء به بالأمس نيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة. وفضلا عن ذلك، أود أن أدلي بالنقاط التالية:

انقضت عشر سنوات منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨. وقد تم إنجاز الكثير في خلال هذه الفترة بخفض إساءة استعمال المخدرات والإدمان عليها أو على الأقل من أجل الإبقاء عليها داخل حدود معينة. بيد أنه من الواضح أن هذه التدابير لم تكن كافية لأن الإحصائيات عن إنتاج المخدرات وعدد مستخدميها والمدمنين عليها والموزعين الذين تم اكتشافهم وشحنات المخدرات المضبوطة، توضح أن هناك زيادة متصاعدة دوما. وعلاوة على هذا، بدأت تظهر مخدرات جديدة إلى جانب فئات جديدة من الذين يتعاطون المخدرات، وطرق وأساليب جديدة للتهريب وبالتالي مشاكل جديدة. وهكذا، لا بد لنا أن ندرك أن الكفاح ضد المخدرات الموجه أساسا لخفض الطلب على المخدرات لم يحقق النتائج المنشودة على الرغم من كل الجهود المبذولة والنجاحات الكثيرة التي تحققت. ولذلك ينبغي أن نبذل عن نهج جديد لا يستند إلى القمع فحسب، بل يستند، إلى حد ما أو إلى حد أكبر، على إزالة

وبالإضافة إلى ذلك يجري حاليا إصلاح مجموعة قوانيننا الجنائية ويشمل ذلك إعادة صياغة قوانين وإجراءات العقوبات بحيث تضع وسائل قانونية جديدة للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك القضايا المتصلة بالمخدرات، وغسل الأموال، والاتجار بالأسلحة، والإرهاب، والأنشطة الإجرامية الأخرى ذات الصلة.

ونحن ندرك أنه بعد نشر التشريع سيكون من المطلوب القيام بمهام أخرى حتى يتسنى إنفاذ القوانين. وسيتمتع علينا تدريب الأشخاص حتى يكون بمقدورهم إنفاذ القوانين المعنية. وعلاوة على هذا ينبغي أن نزود وكالات مكافحة المخدرات غير المشروعة بالموارد التي تحتاج إليها للقيام بمهامها ونهيئ الظروف لعلاج المدمنين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وما إلى ذلك.

فهل سيكون كل هذا الجهد فعلا دون تعاون دولي حقيقي لا يقتصر على مجرد البروتوكولات الرسمية؛ لا نعتقد ذلك. إذ ينبغي تعزيز الآليات الدولية القائمة حاليا. وسيكون من المهم جدا في هذا الصدد أن تقوم الدول الغنية بتقديم معونة دولية متواصلة للدول الفقيرة. فهناك حاجة ماسة إلى المساعدة الدولية حتى يمكن توفير الموارد المادية وتدريب الأيدي العاملة وإنشاء برنامج عالمي لمساعدة البلدان الفقيرة. وعلاوة على هذا يجب تعزيز التعاون الدولي والإقليمي والثنائي حتى يتسنى لنا تحقيق التنمية الريفية المتكاملة وحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تؤثر على هذه البلدان والتي تكون في معظم الحالات السبب الكامن وراء مشكلة المخدرات عموما.

وختاما، نأمل في أن يصبح مشروع الإعلان السياسي هذا خطوة أخرى إلى الأمام في المسيرة الطويلة للمجتمع الدولي صوب تحقيق الالتزامات بتنفيذ التدابير العملية وتوفير الموارد اللازمة لضمان تحقيق نتائج فعالة وقابلة للقياس في كفاحنا ضد هذه الآفة العالمية. وينبغي أن نفعل ذلك من أجل حياة شبابنا وكرامتهم.

قبل قدوم المخدرات غير المشروعة، كانت الحرب آفة أكبر بالنسبة إلينا. ومن خلال هذا المحفل نتقدم بنداء قوي للمجتمع الدولي: أرجوكم أن تشبطوا عزيمة أولئك الذين يخشون إعادة الاندماج في مجتمعنا والذين يصرون

ويمكن القيام بهذا الأمر في المقام الأول من خلال تشجيع اتباع أسلوب حياة صحي وخلق ومتسامح وكفالة توفير الدعم الاقتصادي والسياسي والاجتماعي له. وللتعليم والوقاية، ولا سيما فيما يتعلق بالأطفال والمراهقين وغيرهم من الفئات الضعيفة، دور هام في هذا الأمر. ويجب علينا اتقاء أسوأ عواقب الإدمان على المخدرات والحد منها وتمكين المدمنين من الحصول على قدر كاف من العلاج والتأهيل.

وعلى أن نكافح الاتجار بالمخدرات بحزم ودون هوادة بتوفير ما يكفي من التشريعات، ومن خلال العمل الفعال لسلطات إنفاذ القانون، والتعاون المتبادل وفرض الجزاءات الصارمة، ويجب علينا أن نسعى إلى تخفيض إنتاج المخدرات وتصنيعها بأسلوب عقلائي، وينبغي إيلاء اهتمام خاص للحد من الاتجار بالسلائف وكشف وجود المخدرات الاصطناعية الجديدة، وخاصة المنشطات الألفميتامينية.

ولكنه لا ينبغي لنا، ونحن نبذل هذه الجهود إغفال أن الإدمان والأذى الاجتماعي يقعان أيضا من جراء استهلاك المخدرات المشروعة - كالكحول والتبغ والأدوية - ولهذا ينبغي أن نقصر ما نقوم به من أنشطة للوقاية على المواد غير القانونية فقط.

وأنا على ثقة بقدرتنا على الاقتراب من تحقيق هذه الأهداف باعتماد الإعلان السياسي المقترح وغيره من الوثائق التي أعدت لهذه الدورة، ومن خلال المثابرة على تنفيذها في الممارسة. ولكي نحقق هذا الهدف سيتعين علينا أن نعمل بجد وأن نخصص موارد مالية وفيرة، ولكن يجب علينا، قبل كل شيء، أن نكفل عدم بقاء المسؤولين التي نقبل بها مجرد حبر على ورق بل أن ننفذها حقا في الممارسة العملية. وأنا على قناعة تامة بأن الهيئات المعنية في الأمم المتحدة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، سيكفل لنا القدرة على الإبلاغ عما أنجزناه من أعمال بنجاح بحلول عام ٢٠٠٨.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير داخلية سلوفينيا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة مارغوت فالستروم، وزيرة الصحة والشؤون الاجتماعية في السويد.

الأسباب الكامنة وراء إساءة استخدام المخدرات وعواقب الإدمان على المخدرات. وبعبارة أخرى يتعين علينا أن نعالج الأسباب التي تشجع على استخدام المخدرات.

إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والإرهاب، والفساد، وغسل الأموال، وسائر الأنشطة الإجرامية مترابطة ارتباطا وثيقا ومتصلة بتعاطي المخدرات. لذلك فإن كفاحنا ضد هذه العناصر هو أيضا وسيلة لمنع الإدمان على المخدرات.

إن مشكلة إساءة استخدام المخدرات مشكلة عالمية. ولا يوجد بلد، بغض النظر عن حجمه، بمنأى عنها. فقد يكون منتجا لها أو من دول العبور أو مستهلكا أو بلدا يجري فيه غسل الأموال؛ وهذه الأدوار قابلة للتبادل بسهولة. لقد ظلت سلوفينيا لفترة طويلة مجرد بلد عبور على طريق تهريب الهيروين إلى أوروبا الغربية. ولكن نظرا لموقعها الجغرافي السياسي الهام بين شرق أوروبا وغربها وشمالها وجنوبها، بدأت تصبح بشكل متزايد مفترق طرق لتهريب الكوكايين والحشيش والمخدرات الأخرى. كذلك فإن عدد متعاطي المخدرات والمدمنين عليها داخل سلوفينيا أخذ يتزايد.

وقد صدقت سلوفينيا على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة الثلاث في ميدان المخدرات وتحاول حاليا توفير تشريعها وسياستها بشأن المخدرات مع التشريع الساري في الاتحاد الأوروبي. وقد اعتمدت سياسة متوازنة تقوم على المنع والقمع. وسلوفينيا تتعاون مع البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كما تتعاون مع بلدان أخرى على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف. ونحن نحاول جاهدين أن ننفذ تنفيذنا متسقا للالتزامات التي تعهدنا بها، وعلى اقتناع بأن الأهداف التي حددناها لأنفسنا لا يمكن تنفيذها إلا عن طريق الجهود المشتركة والتعاون دون أنانية. بيد أن هذه الأهداف ينبغي أن تكون واقعية وقابلة للتحقيق.

إن الجنس البشري يستخدم المخدرات - المشروعة وغير المشروعة، وباعتدال وبغير اعتدال - منذ آلاف السنين. وسيكون من غير المعقول أن نتوقع أن يكون المستقبل مختلفا. لذلك ينبغي أن نوجه جهودنا أساسا صوب تثبيد واقعي لاستخدام المخدرات والإدمان عليها لأن هدف إيجاد عالم خال من المخدرات يبدو، في الوقت الحاضر، هدفا بعيد المنال.

وكما جاء في آخر تقرير للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، فإننا نواجه تحديا كبيرا لتغيير هذه الاتجاهات البالغة الخطورة التي تهدد كيان مجتمعاتنا وقيمنا الحضارية الأساسية. وأفضل ضمان لنا هو أن نحافظ على موقف سلمي من إساءة استعمال المخدرات في أوساط عامة الجمهور. والتضامن مع الفئات المحرومة والضعيفة والحرص على أبنائنا وشبابنا الصغار يمليان ذلك. والقضية أيضا هي قضية ديمقراطية والحفاظ على الحقوق الديمقراطية.

وتستطيع الحكومات إصدار القوانين وتوفير الموارد المالية واعتماد سياسات تتعلق بالمخدرات. بيد أن السياسة المتعلقة بالمخدرات تنفذ على الصعيد المحلي. والعمل الذي تقوم به السلطات العامة والمنظمات غير الحكومية محليا، وفي نهاية المطاف جميع أفراد المجتمع المدني هو الذي يحدد النتائج. وتتطلب الاستراتيجيات المتناسكة، حيث يسير الجميع في نفس الاتجاه، قيادة سياسية قوية على جميع المستويات.

إن هدف السياسة السويدية المتعلقة بالمخدرات يرمي إلى إيجاد مجتمع خال من المخدرات. وهذه السياسة يدعمها توافق في الآراء واسع النطاق في صفوف الأحزاب السياسية في برلماننا. وهي تمثل أيضا رؤيا قائمة على نهج إيجابي إنساني. وقد تطورت السياسة السويدية المتعلقة بالمخدرات خلال فترة طويلة من الزمن. وهي مدمجة في سياستنا الاجتماعية التي توفر لكل إنسان الأمن الأساسي من خلال نظام استحقاقات عامة. ونحن نؤمن بأن لكل إنسان الحق في أن يعيش حياة كريمة في مجتمع يحترم حقوق الإنسان ويصون أمن الفرد. ولا يجوز تهمة أي فرد أو فئة.

إن الالتزامات التي سنأخذها على عاتقنا في هذه الدورة الاستثنائية يمكن اعتبارها بمثابة خطة عمل عالمية شاملة للتصدي لمشكلة المخدرات في العالم من جميع جوانبها. وترحب السويد بالنهج المتمسك باتساع الرؤيا الذي يتبعه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وتأييده. وباعتبارنا من الجهات المانحة الرئيسية لتلك الهيئة التابعة للأمم المتحدة، فإنه يساورنا بالغ القلق بشأن طريقة تمويل أنشطة الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات. وأريد أن أحث جميع الدول الأعضاء على أن تسهم في إيجاد قاعدة مالية أكثر

السيدة فالستروم (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الغرض من انعقاد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة هو التوعية بمشكلة المخدرات في العالم وحشد الدعم للتصدي لها. لقد التقيت بصبيبة وبنات لا تزيد أعمارهم عن ٢٠ عاما سبق لهم أن عولجوا عدة مرات لإدمانهم المخدرات. وسمعت فتيات يروين قصصا عن وقوعهن في حب شباب أكبر سنا منهن يعانون من مشاكل المخدرات، وانقطعوا عن الدراسة، وفقدوا وظائفهم، والتفتوا إلى الجريمة وغير ذلك. وقال لي صبيبة من عائلات ميسورة أن الفضول فقط هو الذي دفعهم إلى تجريب المخدرات. وأحاول ألا تغيب عن بالي صورة هؤلاء الشباب الصغار عندما أناقش مشاكل المخدرات. دعونا نتحدث مع الشباب الصغار ولا نكتفي بالحديث عنهم فقط، ولنصغ بإمعان شديد إلى ما يقولونه، كما جرى هنا أمس أثناء مناقشة الفريق عن "الأطفال والشباب الصغار وإساءة استعمال المخدرات".

إن مشاكل المخدرات في السويد محدودة جدا بالمعايير الدولية. ولكن طرأت زيادة على عدد الذين يجرؤون على تعاطي المخدرات لأول مرة وازداد اهتمام الشباب الصغار بتجريب أنواع مختلفة من المخدرات. وهناك فئات معينة من الشباب الصغار انجذبت بشدة نتيجة الترويج لمخدرات اصطناعية جديدة.

وقد أخذت تزداد المشاكل الناجمة عن الاستهلاك غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية. والجرائم المرتبطة بإنتاج المخدرات وتوزيعها تزداد سوءا. وفي الوقت نفسه، هناك حملة دولية مكثفة من الترويج للاستعمال غير المشروع للمخدرات، ومن الوسائل الحاضرة على تعاطي المخدرات. وهذه الرسائل تبث إلى جميع أنحاء العالم في غضون ثوان وتكون مدسوسة في إطار ثقافي وتصاحبها الموسيقى والأناقة. وغالبا ما يستهدف التسويق الشباب الصغار مباشرة، ويروج لفكرة أن هناك متعة وإثارة في تعاطي المخدرات. أما المخاطر المرتبطة بإساءة استعمال المخدرات، فيجري التقليل من أهميتها، ومما لا يصدق أنه يجري وصف القنب وبعض المخدرات الاصطناعية بأنها مواد مأمونة وغير ضارة على الإطلاق.

إننا نحتاج إلى تعاون دولي فعال للتصدي لهذه الدعاية الكبيرة. ومن الحيوي فرض سياسات مقيدة ومتسقة وأن نتعاون على محاربة الحركة التي تنادي بجعل تعاطي المخدرات أمرا مشروعاً.

التغييرات اقترنت بتزايد إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها. وفي أعقاب استعادة استقلال ليتوانيا وانهار الستار الحديدي بين الشرق والغرب، ظلت مشكلة المخدرات في بلدنا مثار قلق متزايد.

وبسبب موقع ليتوانيا الجغرافي وهيكلها الأساسية المتطورة إلى حد بعيد، فهي في خطر أن تصبح بلدا لعبور المخدرات من الغرب إلى الشرق ومن الشرق إلى الغرب. والمتجرون بالمخدرات من بلدان أخرى يحرسون على إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتهم غير المشروعة وفتح أبواب جديدة إلى الدول الغربية. ولذلك فليس صدفة أن يظهر الكوكايين في ليتوانيا. وباعتراف الجميع، فإن ليتوانيا بلد لشراء المخدرات لمدمنيها وموزعيها من البلدان الأخرى، بما في ذلك منطقة كالينينغراد في الاتحاد الروسي ولاتفيا وإستونيا.

ويتزايد في ليتوانيا عدد الذين يسيئون استعمال المخدرات والوفيات المتصلة بالمخدرات. ففي ١٩٩٧، تم تسجيل ما يربو على ٣٠٠٠ شخص من مدمني المخدرات، وكان عدد الوفيات المتصلة بالمخدرات ٥٦. ومن أسف، أن هذه الأرقام لا تشمل إلا الذين تقدموا بطلبات للعلاج في مؤسسات الرعاية الصحية أو الذين أعلن عنهم. والعدد الفعلي للذين يسيئون استعمال المخدرات في ليتوانيا قد يصل إلى ٢٠٠٠٠ شخص تقريبا.

ويوضح تحليل الاتجار غير المشروع بالمخدرات أن أكثر المخدرات شعبية في ليتوانيا هي المستحضرات الأفيونية. إلا أن هذه قد جرى استبدالها مؤخرا بالمخدرات الاصطناعية. واليوم فإن شعبية المخدرات، وبخاصة المخدرات الاصطناعية، في أوساط الشباب تزداد بوتيرة متسارعة. وإمدادات المخدرات تجري في أماكن الترفيه - مثل النوادي الليلية، والمراقص والبارات والمقاهي - وكذلك في الشوارع. ويعتبر المراهقون أن استعمال المخدرات الاصطناعية مجارة للموضة.

وتظهر دراسة للحالة في ليتوانيا في السنوات الأخيرة أن عدد الجرائم المتصلة بالمخدرات يتزايد باطراد: فسوق المخدرات آخذة في الاتساع والتنوع لتشمل أنواعا جديدة من المخدرات. ويمكن تقسيم المتجرين غير الشرعيين إلى أولئك الذين ينتجونها وأولئك الذين يقومون بإيصالها وأولئك الذين يبيعونها. ومع أن هذه المشكلة كانت منتشرة على نطاق أوسع في المدن

استقرارا ويمكن التكهن بها لأجهزة الأمم المتحدة المعنية بمكافحة المخدرات.

وخلاصة القول أخيرا هو إن مشكلة المخدرات في العالم تهدد دولنا وشعوبنا ومجتمعاتنا. ومع أن الحكومات ستأخذ على عاتقها التزامات هامة للغاية في هذه الدورة لمواجهة هذا التحدي الخطير، إلا أن ذلك لا يكفي.

إن القيادة السياسية القوية ستكون مطلوبة لكفالة الوفاء بهذه الالتزامات. وقد يكون هذا الأمر صعبا وقد يكون مكلفا، ولكن ينبغي لنا، نحن القادة السياسيين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نبين بوضوح بالغ أننا لن نسمح لأنفسنا بالتأثر بأولئك الذين يروجون للمخدرات غير المشروعة. وأعتقد جازمة أن الاستسلام لهذه الأفكار سوف يقوض جهودنا المشتركة. دعونا لا ننسى هدفنا الذي يتمثل في مجتمع خال من المخدرات. وهذه مسؤولية نتحملها تجاه الأجيال الأصغر سنا ونحن نقود بلادنا إلى الألفية المقبلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزيرة الصحة والشؤون الاجتماعية في السويد على بيانها وتقيدها بدقة بالحد الزمني.

أعطي الكلمة الآن إلى سعادة السيد ستاسيس سيدباراس وزير الداخلية في ليتوانيا.

السيد سيدباراس (ليتوانيا) (تكلم باللغة الليتوانية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): يشرفني جدا أن أشارك في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لمناقشة قضايا ذات أهمية بالغة للمجتمع الدولي.

إن ليتوانيا تؤيد تأييدا كاملا النهج الشامل لإزاء مكافحة المخدرات وتنفيذ أنشطة الوقاية منها، فضلا عن التعاون الدولي الهام، وهو ما ورد في بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي. ولهذا السبب سأستعرض بإيجاز المشاكل الإقليمية المتعلقة بمكافحة المخدرات وما طرأ من تطورات في هذا الميدان في ليتوانيا.

وفي السنوات الأخيرة، أدى التحول إلى اقتصاد سوقي إلى إجراء تغييرات جذرية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وأثر على حياة الشعب. بيد أن هذه

الإقليمي في السيطرة على المخدرات بطريقة إيجابية جدا وفي حينها.

وقد تم وضع تدابير مكافحة المخدرات ومنع الإدمان على المخدرات للفترة من ١٩٩٨-٢٠٠٠ ويجري حاليا تنفيذها. علاوة على ذلك، يتوقع مع نهاية هذا العام، وضع برنامج وطني لمنع ترويج المخدرات وإدمانها، هدفه الأساسي وضع سياسة وطنية للمخدرات وتوفير مبادئ توجيهية أساسية لخفض الإدمان على المخدرات.

وليتوانيا من الدول الموقعة على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١. وبالأمر أودعت لدى الأمين العام صك انضمامنا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨. وأود أن أؤكد على أن قانون الرقابة على العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الذي اعتمد هذا العام في ليتوانيا يمثل امتثالا كاملا لشروط وأحكام اتفاقيتي الأمم المتحدة. وتمت صياغة قانون يتعلق بالسلائف ويجري النظر فيه حاليا في البرلمان الليتواني. والهدف من هذا القانون هو السيطرة على الترويج الشرعي للسلائف وضمان استخدامها السليم عملا بالصكوك الدولية ذات الصلة.

وصادق برلمان جمهورية ليتوانيا على اتفاقية مجلس أوروبا لعام ١٩٩٠ بشأن غسل عوائد الجرائم والبحث عنها والاستيلاء عليها ومصادرتها، واعتمد قانونا بشأن منع غسل الأموال. ونتيجة لذلك، فقد أنشئت شعبة خاصة في إطار شرطة الضرائب للتصدي لمنع غسل الأموال. وكذلك اعتمد البرلمان الليتواني قانونا بشأن حيازة ممتلكات الأشخاص والتحقق من شرعية المداخل. ويجبر هذا القانون أولئك الأشخاص المشتبه فيهم أو المتهمين بجرائم مالية، وكذلك أقرب أقربائهم، وغيرهم من المرتبطين بهم ارتباطا وثيقا على تقديم الدليل على حيازتهم لمداخلهم بطريقة مشروعة. وجميع هذه القوانين والهيكل توفر لنا أساسا صلبا لتقليل التأثير السلبي لمشاكل المخدرات على المجتمع في ليتوانيا وفي المجتمع الدولي. وليتوانيا ملتزمة أيضا بمعالجة مشكلة مراقبة المخدرات مع إيلاء الاهتمام الواجب في المستقبل.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وكذلك

الليتوانية الرئيسية، فإن المناطق الريفية أصبحت متورطة أيضا.

وهذه التطورات كلها تلزمنا بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. لقد أحرزنا تقدما كبيرا في تعزيز الرقابة على الحدود. وترسيم حدودنا الوطنية الشرقية يشارف على الانتهاء. ويجري الاضطلاع بجهود واسعة لتحسين الهياكل الأساسية والمعدات اللازمة لضمان حماية الحدود. وتم إنشاء لجنة حكومية لمراقبة المخدرات من أجل تنسيق أنشطة الوكالات الحكومية في مجال مكافحة المخدرات، وأعضاء هذه اللجنة هم من ممثلي جميع الوكالات المعنية. وتوجد لدى الشرطة الجنائية الليتوانية فرق متخصصة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وبدءا من ١٩٨٧ فصاعدا، تجري عملية للشرطة لها هدف سنوي، تسمى عملية الخشخاش، يتم أثناءها تدمير حقوق الخشخاش، وتتخذ فيها تدابير وقائية أخرى، بما في ذلك عقد حلقات عمل تعليمية في المدارس، وتفتيش أماكن اللهو، وما إلى ذلك. ووفقا لاتفاقيات الأمم المتحدة وتشريعات جمهورية ليتوانيا، فإن خدمات إنفاذ القانون في البلد اضطلعت بعمليات خاصة: الشحنات "المراقبة" واختراق الأنشطة الإجرامية.

ويكرس اهتمام خاص لتطوير التعاون الدولي في مجال الرقابة على المخدرات، والتعاون المتبادل مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، والمملكة المتحدة وألمانيا قد توسع توسعا كبيرا. وتربطنا علاقة عمل جيدة مع بلدان الشمال وكذلك مع جارتينا الأقربين في منطقة البلطيق، لاتفيا واستونيا. وتم توقيع اتفاقات ثنائية بشأن هذه المسألة مع هنغاريا وتركيا والجمهورية التشيكية.

ومما له أهمية خاصة بالنسبة لليتوانيا برامج "العمود الثالث" للاتحاد الأوروبي. وتشارك ليتوانيا بنشاط مع ممثلي السويد وروسيا ولاتفيا واستونيا، في لجنة مكافحة المخدرات لبلدان منطقة بحر البلطيق، والتي تتناول مشكلة المخدرات. وتشارك ليتوانيا أيضا في العمليات الدولية ضد مهربي المخدرات، بما في ذلك عملية دول بحر البلطيق التي تستهدفهم، والمسماة عملية سبيد. وقد أسهم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في إرساء أساس للرقابة المحلية على المخدرات وللتعاون

المدرّبين والموارد المادية لتوفير العلاج والتأهيل والإدماج الاجتماعي لمدمني المخدرات - تمس الحاجة هنا إلى تدفق الموارد لمواجهة التحدي الذي يمثله هذا الشر.

وثمة حاجة إلى المزيد من المساهمة من غالبية الدول المتقدمة النمو، فضلا عن وجود حاجة ملحة إلى زيادة توافر التمويل. ومن الضروري البحث عن موارد جديدة للتمويل. ومن الممكن اتخاذ إجراء جريء بتحرير الأموال التي تبدد اليوم على سباق التسلح وتكريسها لتعزيز الهياكل اللازمة للوقاية من مشكلة المخدرات في العالم والتصدي لها.

إن تدمير المزارع ليس كافيا. إذ يجب أيضا فرض رقابة صارمة على الحركة المشروعة للسلائف والمواد الكيميائية الأساسية التي يمكن استخدامها في الإنتاج غير المشروع للمخدرات. ويتعين علينا جميعا - البلدان المستوردة للمخدرات والبلدان المصدرة لها على حد سواء - الإسهام في هذا الجهد.

وفي هذه المعركة، لا بد من التعاون القانوني. ومن الضروري أيضا وضع ضوابط لمنع غسل الأموال وبالتالي لإنشاء إطار قانوني يمكن من معاقبة ذلك بوصفه نشاطا غير قانوني.

إن خفض الطلب عنصر أساسي في النهج العالمي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية. وفي هذا الصدد، يجب بذل جهود إضافية لتوفير برامج في مجالات التعليم والرعاية الصحية والرفاه الاجتماعي تشمل خدمات الوقاية والتأهيل.

إننا مدعوون لتعزيز الهياكل الدولية لمراقبة المخدرات، ولتوسيع التعاون الدولي ولمواءمة الجهود على جميع الأصعدة في هذه العملية: الإنتاج، والبيع، والطلب، والاتجار، والتوزيع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، بما في ذلك المخدرات الاصطناعية، وتحويل السلائف والمواد الكيميائية الأساسية لاستخدامها في الإنتاج غير المشروع لتلك المخدرات وغسل الأموال.

وكما يقر الإعلان السياسي الذي ستعتمده الجمعية العامة، فإن جميع هذه التدابير جزء من مسؤولية عامة ومشاركة تتطلب اتخاذ نهج عالمي ومتوازن، وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي -

لدول الشمال ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى للمساعدة الكبيرة التي قدمتها إلى ليتوانيا.

ونحن مقتنعون اقتناعا عميقا بأن الصكوك القانونية التي ستعتمد أثناء الدورة الحالية ستكون ذات أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع الدولي. وسوف يعزز الدعم المتعدد الجنسيات المعركة ضد الاتجار بالمخدرات. وإنني أمل مخلصا في أن تتكثل هذه الجهود المشتركة بالنجاح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير داخلية ليتوانيا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد روبرتو دياز سوتولونغو، وزير العدل في جمهورية كوبا.

السيد دياز سوتولونغو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن المشكلة التي اعتبرت قبل ثمانية أعوام مشكلة عالمية وصلت الآن إلى أبعاد تثير الفزع. فالمخدرات غير المشروعة باتت الآن متوفرة بكميات أكبر؛ وأخذت تظهر مخدرات جديدة من نوع الأمفيتامين؛ وازداد الإنتاج زيادة كبيرة؛ وزاد الاستهلاك؛ وفتحت طرق اتجار جديدة، ونشأت سوق عالمية للمخدرات غير المشروعة يحفزها الطلب.

ولئن ظلت أسعار السلع الأساسية متدنية بل وانخفضت في العديد من الحالات أثناء العقدين المنصرمين، فإن السوق العالمية للمخدرات وأسعارها قد استمر في النمو، ولدا أرباحا سنوية تزيد عن ٤٠٠ بليون دولار، أي ما يوازي تقريبا ٨ في المائة من إجمالي التجارة العالمية.

وقد مكنت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية العالمية التي ولدتها العولمة الليبرالية الجديدة منتجي المخدرات والمتجرين بها على نحو غير مشروع أن ينظموا أنفسهم على نطاق عالمي، حيث وضعوا واستثمروا أرباحهم في مراكز اقتصادية تقدم عائدات جذابة.

وفي العالم النامي، حيث يشتد الفقر وتقل الموارد لمكافحة هذه الظاهرة، وحيث يؤدي المستوى المرتفع للأمية والأحوال الصحية السيئة إلى الحد من أعمال التصدي لهذه المشكلة، وحيث يعم الافتقار إلى الأفراد

وبالأخص احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير العدل في جمهورية كوبا على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألمرينو مانهنغي، وزير الشؤون الداخلية في موزامبيق.

السيد مانهنغي (موزامبيق) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أود أن أبدأ بتقديم التهنئة لكم، سيدي، باسم حكومة جمهورية موزامبيق وباسمي شخصيا، على انتخابكم رئيسا لمداولات الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة.

وأعرب عن التقدير والعرفان للسيد كوفي عنان، الأمين العام، على قيادته القديرة لمنظمتنا العالمية.

إن موزامبيق فخورة بالمشاركة في هذه الدورة الاستثنائية في صورة جديدة نتيجة لتدعيم السلام وتعزيز الديمقراطية وتوطيد الاستقرار السياسي والاجتماعي. وقد مكنتنا هذه الإنجازات من تحقيق نتائج هامة في الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي الذي نشهده.

وترجع هذه الحقائق والإنجازات بصفة أساسية إلى التزام شعب موزامبيق بالتغلب على تحديات إعادة البناء والتنمية. وهي ستمكننا من المشاركة النشطة في عمليات التكامل الإقليمي والقاري على حد سواء، فضلا عن المشاركة في عولمة وترابط العلاقات الاقتصادية الدولية على أعتاب القرن الحادي والعشرين.

وخلال العقد الحالي شهدنا تغيرات كبيرة في توازن القوى في العالم أنشأت علاقات جديدة بين الدول في الساحة الدولية. وبالفعل يتيح الواقع الدولي الجديد اعتماد آليات مشتركة وأكثر فعالية لحل المشاكل ذات الأثر عبر الوطني.

إن جرائم الاتجار بالمخدرات واستهلاك العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية تشكل اليوم في موزامبيق وفي أجزاء أخرى عديدة من العالم تهديدا خطيرا ومتصاعدا للنظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتصبح بالتالي من الشواغل الرئيسية للمؤسسات التي تعنى بمنع الجريمة وقمعها، وللمجتمع بأسره. وتقوم هذه الدورة الاستثنائية شاهدا على البعد العالمي للمشكلة كما تعرب عن التزامنا

وفي كوبا لا تمثل المخدرات مشكلة اجتماعية. وهناك عزم سياسي أصيل على القيام بكل ما في وسعنا لمكافحة هذه الظاهرة وللحيلولة دون استخدام إقليمنا الوطني في الاتجار غير المشروع بالمخدرات. وبين عامي ١٩٩٤ و١٩٩٧، حالت السلطات الكوبية دون إيصال ٩٥ مليون جرعة من الكوكايين للمستهلكين في بلدان أخرى كانت تلك الجرعات في طريقها إليهم.

إن كوبا تخوض هذه الحرب في ظروف اقتصادية قاسية زاد من تفاقمها استمرار وتعزيز الحصار الظالم والمتخذ من طرف واحد والمستمر منذ زهاء ٤٠ عاما.

إن بلدنا لا يقبل سياسات منح الشهادات من طرف واحد - على أساس أنها غير مشروعة وتناقض القانون الدولي - التي تطبق في مجال مكافحة المخدرات. ونحن نؤكد مجددا الدور الذي لا غنى عنه والذي تضطلع به الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وهي الهيئة الوحيدة التي لديها التفويض الدولي لتحديد مدى التزام الدول بتعهداتها القائمة بموجب الاتفاقيات الدولية.

إننا نؤيد الأنشطة والأعمال التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة في مجال مراقبة المخدرات، لا سيما تلك التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات تحت القيادة الدينامية لمديره التنفيذي، السيد بينو أرلاتشي.

ونود أن نعرب مرة أخرى، في هذا المحفل، عن استعداد كوبا لإبرام اتفاقات ثنائية مع من يرغب من البلدان - وهي اتفاقات للتعاون في مختلف الجوانب المتعلقة بمكافحة المخدرات غير المشروعة على أساس احترام السيادة، والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وما لم نوحّد جميع جهودنا ونتعاون على الصعيد الدولي ونعمل معا، لن يتسنى لنا إرساء الأسس اللازمة لوضع حد لهذه الظاهرة.

ولا بد لنا من ترسيخ جذور الفضيلة في هذا العالم الموبوء بالردائل.

المشروعين للمخدرات بتوقيع عقوبات أقسى، وبالتالي ردع الاتجار بالمخدرات واستهلاكها.

وعلاوة على ذلك، لدينا تشريع آخر ينشئ الإطار القانوني للعقاقير الطبية، ويرمي إلى المحافظة في موزامبيق على الضوابط المتعلقة باستيراد واستخدام العقاقير الطبية التي تنظمها لائحة الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات.

ونقوم حالياً بإعداد تشريع تكميلي عن غسل الأموال ولوائح تنظيمية وضوابط أخرى توفر لأجهزة الشرطة والقضاء أدوات قانونية كافية لمكافحة هذه الآفة المستشرية على نطاق العالم، والتي تزداد انتشاراً في جميع أرجاء كوكبنا.

وقد أنشأنا بموجب هذه القوانين مؤسستين هامتين - مكتبا مركزيا لمنع المخدرات والسيطرة عليها، ومجلسا للعقاقير الطبية - وهما مسؤولان عن وضع الاستراتيجيات والخطط الوطنية لمنع المخدرات ومكافحتها وكذلك للاستخدام الطبي للعقاقير.

وعلاوة على العمل على الصعيد الوطني، فقد أنشأنا روابط مؤسسية وعملية مع منظمات مماثلة أخرى في بلدان منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية.

ونحن نعتقد أننا في هذه الدورة الاستثنائية لن نتبادل وجهات النظر والخبرات فحسب، ولكننا سنحدد أيضاً الآليات الملائمة لمواجهة مشكلة المخدرات بجميع جوانبها. ويحدونا الأمل أيضاً في أن يسود توافق الآراء بين الدول بغية تيسير الكفاح فيما يتعلق بهذه القضية مدار الاهتمام الدولي.

ومن ثم، فإننا ندعو إلى تعزيز التعاون بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في ميدان بناء القدرات وتوفير التكنولوجيات اللازمة لتعزيز كفاءة برامجنا المتعلقة بالوقاية والعلاج وإنفاذ القوانين والتحقيقات. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء عناية خاصة للبلدان الساحلية، إذ أن تهريب المخدرات غير المشروع عن طريق البحر يبلغ أبعاداً تنذر بالخطر على نحو متزايد.

وإن عملية العولمة والتكافل بين الدول في ظل الظروف الدولية الراهنة تأتي بتحديات جديدة. فهي من

بإيجاد أفضل السبل والوسائل للنجاح في المعركة الجارية ضد الاتجار بالمخدرات.

وفي موزامبيق بدت أول علامة على وجود اتجار دولي بالمخدرات بكميات كبيرة عن طريق أحد موانئنا، في عام ١٩٩٣. وقد نبهتنا لذلك سلطات هولندا وكندا وسويسرا. واتضح أن البضاعة التي قد أدرجت في وثيقة الشحن على أنها شاي وفستق هندي كانت حشيشاً في واقع الأمر. وفي عام ١٩٩٥ ألقت سلطات الشرطة القبض على مجموعة مؤلفة من ١١ شخصا من جنسيات مختلفة كانوا يسكنون في أطراف مدينة مابوتو في منزل حولوه إلى مصنع صغير لإنتاج المندراكس وقامت بتفكيك المصنع. ومنذ فترة أقرب، في عام ١٩٩٧، ضبط ١٢ طناً من الحشيش في الجزء الشمالي من البلد بعد أن نقلت من على سفينة أجنبية مجهولة الهوية.

وهذه أمثلة قليلة عن الحالة التي تقلق بلدي نظراً إلى ضعف وعدم كفاية ما يتوفر لديها من حماية ساحلية، ومن قدرة على مراقبة حركة الأفراد الذين يرتبطون بأنشطة المخدرات.

وقد نتحول من بلد لعبور المخدرات اليوم إلى مجتمع مستهلك للمخدرات. فإذا حدث ذلك كانت له عواقب وخيمة على بلدي.

ونحن ندرك أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يرتبط بغسل الأموال، وهذا ما حدا بحكومتي إلى اتخاذ تدابير قانونية وغيرها لمكافحة الجرائم المتعلقة بالمخدرات والجريمة المنظمة بوجه عام.

وفي هذا الصدد، فقد صدقت الحكومة منذ عام ١٩٩٠ على اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بالمخدرات: وهي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨؛ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١؛ والاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١.

وقانون المخدرات في موزامبيق، هو القانون ٩٧/٣ الصادر في ١٣ آذار/مارس، والذي ينفذ أهم الأحكام الواردة في اتفاقية سنة ١٩٨٨، ويعمل على تحسين الأدوات القضائية لمكافحة الاتجار والاستهلاك غير

القنب، وأن عددا محدودا للغاية من الناس قد جرب استعمال الهيروين. وفي الدانمرك يقل العدد الحقيقي كثيرا عن ١ في المائة. وبالمقارنة، فإن ٩٨ من سكان الدانمرك قد تعاطوا الكحول.

وهكذا، يتضح بجلاء أن التشريع الوطني وإنفاذ القوانين لمكافحة الاستخدام غير الطبي للمخدرات، مشفوعا بالوقاية الأولية والعمل الاجتماعي، يؤثر فعلا.

ولا ينبغي لأي حكومة أن تعرض هذه الحالة للخطر بأن تنظر في جعل استعمال المخدرات قانونيا لأغراض غير الأغراض الطبية والعلمية. فهذا سينطوي على مجازفة واضحة تهدد بإحداث زيادة كبيرة في الطلب على المخدرات.

وترحب الحكومة الدانمركية بالالتزام القوي والنهج المتوازن المعرب عنهما في مشاريع الوثائق المعروضة على الجمعية.

ونرحب على وجه الخصوص بمشروع الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات. فهذا الإعلان يشكل مجهودا مشتركا جديدا وفعالا يوفر إمكانية كبيرة للعمل على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية.

وفي الدانمرك تعتبر إساءة استعمال المخدرات، في المقام الأول، نتيجة للأحوال العامة السائدة في المجتمع. وأي تحسن يطرأ على مستوى الحياة في مجالات الأحوال الاجتماعية، والتعليم، والعمل والإسكان سيكون له أيضا أثر إيجابي كبير في الوقاية من إساءة استعمال المخدرات.

ونحن نواجه حقيقة تتمثل في أن أكثر تدابير إنفاذ القوانين تشددا لن تستطيع أن تمنع إلا جزءا يسيرا من المخدرات المصنعة على نحو غير مشروع من الوصول إلى مدمنيها. ونواجه أيضا حقيقة أنه من الصعب للغاية إحراز نتائج ناجحة في المعالجة والتأهيل، ونحن ندرك لأسباب إنسانية الحاجة إلى أن تضاف إلى البرامج الموجودة حاليا لمعالجة إدمان المخدرات أنشطة تهدف إلى تخفيف الأضرار الجسدية والعقلية والاجتماعية المرتبطة بالحياة الشاقة التي يحيها مدمنو المخدرات.

ناحية توحد الأسواق وتوجه إلى خلق ثقافة مشتركة عن طريق أكثر وسائل الاتصال والمواصلات تقدما؛ ومن ناحية أخرى فإنها تفرض نظاما يدع مجالا أقل للعمل المعزول أو المنفرد من جانب البلدان.

ماذا يحدث في بلداننا عندما يعرض تجار المخدرات عن طريق شبكة المعلومات الإلكترونية (الإنترنت)، المخدرات، والمعلومات المتعلقة بصناعتها وأسعارها والتوجيهات المشفرة لزيائهم وعملائهم، مما يخلق مصاعب هائلة لعمل الشرطة؟ إن هذا السؤال حري به أن يشغل فكرنا جميعا نحن الذين نمثل، في هذه الجمعية، التزام شعوبنا ودولنا بمكافحة هذه الآفة العالمية بصورة فعالة.

وفي الختام، نود أن نعرب عن أملنا في أن يتاح استخدام النفوذ السياسي والدبلوماسي والأخلاقي للأمم المتحدة لصالح جميع الأمم، وخاصة في مساعدة البلدان النامية على حشد الدعم اللازم لتعزيز وتكملة الخطط والاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى منع ومكافحة الاتجار بالمخدرات على نحو غير مشروع.

وموزامبيق تعلن عن التزامها ليس بالمشاركة النشطة في مداولات هذه الدورة فحسب، ولكن أيضا بتنفيذ جميع المقررات والتوصيات ذات الصلة التي تعتمد بتوافق الآراء، آملين في أن تأتي كمساهمة إضافية ومكملة للجهود الرامية إلى بلوغ هدفنا النهائي، وهو القضاء على مشكلة المخدرات العالمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر وزير الشؤون الداخلية في موزامبيق على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كارستن كوتش، وزير الصحة في الدانمرك.

السيد كوتش (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يقول المنتقدون في العديد من المجتمعات إن الحرب على المخدرات قد أصبحت حربا خاسرة. ولكن وإن كنا لم نكسب الحرب ضد المخدرات بعد، فإن هذا قطعا لا يعني أننا خسرنها.

ففي معظم البلدان تؤكد الدراسات السكانية أن غالبية السكان لم تجرب مطلقا حتى استعمال نبتة

وهذه مبادئ هامة، والدانمرك تولي أهمية كبيرة لتطبيقها الملموس في جميع مجالات التعاون من أجل التنمية.

وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومديره التنفيذي يقومان بوضع استراتيجية عالمية لإبادة المحاصيل غير المشروعة. وهذه الاستراتيجية طموحة وتطلعية. وهي تستحق أن تدرس دراسة وافية، وأن يتخذ إجراء بشأنها.

وسوف يتطلب أي تنفيذ لاستراتيجية عالمية التعاون الوثيق بين جميع المعنيين، حتى يكتب له النجاح. وفيما يتصل بالمنظمات المتعددة الأطراف، فإن الأمر سوف يتطلب - بالإضافة إلى التعاون البناء - الالتزام بتقديم الموارد والأموال من منظومة الأمم المتحدة بكاملها وكذلك من المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة. وفي هذا السياق أيضا يضطلع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بدور هام كعامل حفاز.

وأخيرا، تعتبر حكومة الدانمرك مشروع الإعلان السياسي المعروض على هذه الجمعية تعبيرا قويا عن الالتزام المشترك بالعمل، ولا سيما من جانب الحكومات والأمم المتحدة. ونحن نؤيد تأييدا كاملا الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية بطريقة متوازنة مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أشكر وزير الصحة في الدانمرك على بيانه.

أعطي الكلمة لمعالي السيد إيفان روميرو مرتينيز، وزير خارجية هندوراس.

السيد روميرو مرتينيز (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يشرفني سيدي، نيابة عن حكومة هندوراس أن أتقدم إليكم بالتهاني الصادقة بمناسبة إدارتكم الناجحة لهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة. كما أن هذه الدورة الاستثنائية تقترح استراتيجيات جديدة وأهدافا وتدابير عملية وخطوات ملموسة لتعزيز التعاون الدولي حتى يتسنى لنا مواجهة مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها.

ومن هذا المنظور، يجب اعتبار الوقاية والتدخل الاجتماعي أكثر الأدوات تبشيرا بالخير لخفض أعداد مدمني المخدرات في المستقبل خفضا كبيرا.

ومع ذلك، يجب الاستمرار في اعتبار مكافحة عرض المخدرات في شوارعنا عنصرا رئيسيا في معالجة مشكلة المخدرات العالمية. والتعاون على الصعيدين الدولي والإقليمي أمر أساسي لكي يتسنى لنا تحقيق النجاح. وقد اتضح من العمل التحضيري أن لدينا الآن الظروف السياسية المواتية لمواصلة التعاون الدولي الموسع في هذا المجال.

وترحب الحكومة الدانمركية بالمقترحات الرامية إلى تحسين وتعزيز التعاون القضائي وجهودنا لمكافحة غسل الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات ولمراقبة السلائف.

ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أهمية التعاون الفعال على الصعيد الوطني بين سلطات الشرطة والجمارك كشرط أساسي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وعلاوة على ذلك، أود أن ألفت انتباه الجمعية إلى التعاون الإقليمي الفريد بين الشرطة والجمارك في بلدان الشمال الأوروبي، الذي نأمل في أن يكون إلهاما لبلدان أخرى.

إن خطة العمل بشأن إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وتعزيز برامج ومشاريع التنمية البديلة هي، في رأينا، إنجاز هام لهذه الدورة الاستثنائية. وهي خطة متوازنة. فهي من ناحية تشدد على المسؤوليات الخاصة للبلدان التي تتم فيها الزراعة غير المشروعة. ومن ناحية أخرى تدرك المسؤولية المشتركة، وتلزم المجتمع الدولي بالإسهام في تمويل برامج شاملة للتنمية البديلة. وعليه فإننا هنا أيضا نحث بقوة على اتخاذ إجراء فعال.

والفقر هو السبب وراء معظم الزراعة غير المشروعة في العديد من البلدان. لذلك ينبغي لبرامج التنمية البديلة أن تهدف إلى تمكين الرجال والنساء. ويجب أن تتيح البرامج للناس بديلا للزراعة غير المشروعة يكون حقيقيا ومستداما. وينبغي أن تحترم البرامج احتراماً كاملاً حقوق الإنسان وأن تراعي بالكامل مسألة نوع الجنس.

والمعاقبة عليها. وخامسا، سننسق العمل الدولي مع الدول الصديقة حتى يمكن، مع الاحترام الكامل للسيادة الوطنية، إتاحة المساعدة والدعم للجهود الوطنية الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات. وهكذا فإن بلدي يدعم جميع الجهود المنسقة التي يبذلها المجتمع الدولي لمكافحة هذه الآفة.

وحكومة هندوراس تعرب مجددا عن دعمها لجهود المجتمع الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات وتوزيعها واستهلاكها. وفي هذا الصدد، وقّعت حكومة هندوراس على الاتفاقيات الثلاث التي اعتمدها الأمم المتحدة. وفي تموز/يوليه سنة ١٩٩٧، وقّعت هندوراس، مع حكومات أمريكا الوسطى، اتفاقية لمكافحة غسل الأموال بغية مكافحة الاتجار بالمخدرات.

وفي مؤتمر القمة الأخير في سانتياغو، شيلي، وافق رئيسنا، مع سائر الرؤساء الحاضرين، على خطة بإجراءات محددة لمكافحة مشكلة المخدرات. وهذه الأنشطة ستنفذ في السنوات القلائل القادمة تحت رئاسة لجنة البلدان الأمر كية لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، وهي وكالة تقنية متخصصة تابعة لمنظمة الدول الأمر كية.

إن حكومة هندوراس الجديدة ملتزمة التزاما جادا بمكافحة هذه الآفة وستواصل اتخاذ التدابير اللازمة، بما في ذلك على الصعيد القانوني، للمعاقبة على الجرائم ذات الصلة بالمخدرات، وتعزيز نظامنا القضائي، وتعزيز التعاون مع سائر البلدان في أعمال التحقيق، والانضمام إلى الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة وتنفيذ الحملات اللازمة حتى يتسنى لشعبنا كله أن يحرر نفسه من هذه المواد السامة التي تدمر حياة الناس وتدمر المجتمعات والآمال والأحلام.

وجمهورية هندوراس تقدر وتؤيد مشاريع القرارات والمقررات التي اقترحتها المجتمع الدولي في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكروسة لمشكلة المخدرات في العالم. إن جمهورية هندوراس، اتساقا مع المبادئ التوجيهية الدولية التي تصف المخدرات بأنها واحدة من أكبر مشاكل العالم الحديث، توافق على الإعلان السياسي الذي ستصدره هذه الدورة الاستثنائية وتقر بسلامة حججه.

ويهنئ بلدي لجنة المخدرات بصفتها الهيئة التحضيرية لهذه الدورة للجمعية العامة، على العمل الممتاز الذي أنجزته بإعدادها وثائق هامة نرجو أن تصبح مبادئ توجيهية قيّمة لمداولاتنا.

وبالمثل، يود بلدي أن يعبر عن تقديره للمبادرة الإيجابية جدا التي اتخذها فخامة السيد إرنستو زيديو، رئيس المكسيك، التي تتيح لنا فرصة لاتباع نهج عالمي شامل إزاء هذه الآفة، التي تلحق الضرر بكل ركن من أركان المعمورة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كيوتسرا (توغو).

والحكومة الجديدة في هندوراس، في برنامج خطتها الحكومية الجديدة، تدعو بإلحاح إلى إحداث تغيير بعيد الأثر يمكن مواطنينا من المشاركة في التنمية الوطنية وفي تقرير مصيرهم حتى يتسنى لنا تحسين عظمة بلدنا ورفاهنا الاقتصادي والاجتماعي والروحي.

نحن ندرك أن صحة شعبنا، وأطفالنا وشبابنا، وتعزيز نظمنا القانونية ومؤسساتنا العامة تتعرضان للخطر على الصعيد العالمي من جراء الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة، مثل الاتجار بالأسلحة وغسل الأموال. لذلك فإننا نشجع تشجيعا نشطا التعاون الدولي والعمل الدولي اللذين يسمحان لنا، إلى جانب استراتيجياتنا الوطنية، بتحقيق خفض في كل من جانبي طلب وعرض هذه المواد الإجرامية التي تسمم العقول وتدمر صحة وآمال ملايين الناس في جميع أنحاء العالم.

وتحقيقا لهذه الغاية، يتضمن البرنامج الجديد للخطة الحكومية التدابير التالية: أولا، سندعم نظامنا القانوني بتدابير لتعزيزه حتى يتسنى لنا مكافحة هذه الآفة بشكل أكثر فعالية. وثانيا، سنضع برامج للمعلومات لزيادة وعي شعبنا بمشكلة المخدرات حتى يتسنى له مساعدتنا في مكافحة الاتجار بالمخدرات واستهلاكها. وثالثا، سنعزيز إصلاح التشريعات الحالية بغية زيادة العقوبات على الجرائم المتصلة بالمخدرات ومنح الوكالات القائمة بمكافحة المخدرات سلطة قانونية أكبر.

ورابعا، سنعتمد تشريعا خاصا يغطي الأنشطة المصرفية والمالية والمؤسسات ذات الصلة حتى يمكننا أن نحسن الرقابة على معاملات غسل الأموال والتحري عنها

جملته ٣٥٠٠ طن. وهناك زهاء ١٥٠ مختبرا سريا لتحويل الأفيون الخام إلى هيروين في منطقة الحدود بين أفغانستان وباكستان.

إن عدم الاستقرار السياسي - العسكري السائد منذ أكثر من ٢٠ سنة في ذلك البلد، فضلا عن تفككه وعجز الحكومة عن السيطرة على مناطق شاسعة من إقليم البلد هيا ظروفا مواتية لتطور هذا النشاط الاقتصادي الإجرامي. بالإضافة إلى ذلك، فإن قادة مختلف المجموعات السياسية والدينية المسلحة في أفغانستان يجنون مكاسب مالية هائلة من العمل في مجال المخدرات ويستخدمونها في شراء الأسلحة وتصعيد الحرب الأهلية في أفغانستان ونشر التطرف الديني والإرهاب الدولي. وبالتالي، كلما طال أمد الحرب الأهلية في أفغانستان، ازدادت قوة عصابات إنتاج المخدرات وتجارة الأسلحة وازدادت قدرتها على العمل على مستوى عبر وطني.

إن الظروف المواتية لنمو تجارة المخدرات في منطقتنا توجد أيضا في طاجيكستان نتيجة للتوترات المستمرة وكأثر مباشر للحالة في أفغانستان على العمليات في ذلك البلد. والمجموعات الإجرامية الضالعة في تجارة المخدرات تسعى باستمرار إلى استخدام أراضي أوزبكستان وغيرها من دول وسط آسيا كنقطة انطلاق لعبور المخدرات إلى الدول حديثة الاستقلال وإلى أوروبا وأمريكا. والهيكل عبر الوطنية التي تتحكم في تجارة المخدرات الدولية تبدو في حالات عديدة أكثر قدرة على الحركة وأكثر اتساقا وابتكارا من الهياكل التي تنشأ لمواجهتها.

وتقر حكومة جمهورية أوزبكستان بأهمية وجدوى برنامج العمل العالمي بوصفه أساسا شاملا للأنشطة الوطنية والإقليمية والعالمية في مجال مكافحة التصنيع غير المشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والاتجار بهما. إن جمهورية أوزبكستان، تمشيا مع قرار الجمعية العامة د-١٧/٢ المؤرخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠، انضمت إلى عدد من الاتفاقات الدولية في هذا المجال وما فتئت توسع تفاعلها على الصعيد الثنائي. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥، بدأ نفاذ تشريع جنائي جديد ينص على أكثر معايير المسؤولية والعقاب صرامة لجرائم متعددة تتصل بالاتجار غير المشروع في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. وثمة لجنة تابعة للدولة معنية

وعلى وجه الخصوص، تؤيد هندوراس الأهداف والمقاصد والغايات الملموسة التي حددت للأعوام المقبلة فيما يتعلق ببرامج مكافحة المخدرات. فكفانا آلاما ودموعا في العالم؛ وكفانا أسرا محطمة؛ ومجتمعات ملوثة؛ وأموالا ملعونة. ولا بد للجميع من الكفاح معا ضد المخدرات التي تهدد صحة البشرية ورفاهها، واستقلال الدول، واستقرار مجتمعاتنا وديمقراطيتها وهيكلها، وكرامة ألوف ألوف البشر.

إن هندوراس تتطلع إلى عالم ينعم فيه الجميع بالسلام - عالم بلا مخدرات.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير الدولة في هندوراس على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد العزيز كاملوف، وزير خارجية أوزبكستان.

السيد كاملوف (أوزبكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): تشاطر حكومة جمهورية أوزبكستان المجتمع الدولي قلقه العميق إزاء استشرَاء ظاهرة إدمان المخدرات وترحب بعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع.

ليس جديدا على أحد أن حجم الاتجار غير المشروع بالمخدرات عبر وسط آسيا آخذ في التزايد المطرد. وهناك تغيرات هيكلية كبيرة طرأت على السوق غير المشروعة للعقاقير المخدرة. وفي حين أن منطقتنا درجت على إنتاج المواد الخام، تجد هيئات إنفاذ القوانين اليوم نفسها غالبا في مواجهة التجارة غير المشروعة في المخدرات القوية مثل الهيروين والأفيون التي تهرب إلى البلاد.

ويمكن القول اليوم بثقة بأن المصدر الأساسي لنمو المخدرات وتصنيعها وتسليمها إلى أوروبا هو أفغانستان. ذلك أن نحو ٦٠ إلى ٩٠ في المائة من المخدرات التي تباع في بعض بلدان أوروبا تأتي من أفغانستان. ووفقا لتقديرات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات فإن أكثر من ٨٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي في أفغانستان قد زرعت بخشخاش الأفيون؛ حيث يجنى من كل هكتار تقريبا ٤٠ كيلوجراما من الأفيون الخام. وهو ما يبلغ في

القوانين التي تشارك مباشرة في الكفاح ضد الاتجار غير المشروع بالمخدرات. ومن الضروري أيضا أن تقوم بعض الدول، لا سيما في منطقتنا، بدعم الحملة ضد تجارة المخدرات عن طريق إعادة النظر في تشريعاتها الوطنية. فالمعايير القانونية السائدة اليوم ليست كافية لمواجهة الأخطار التي يمثلها الاتجار بالمخدرات.

خامسا، لا بد من إنشاء مصرف بيانات متخصص ونظام إلكتروني على الصعيد الدولي لتبادل المعلومات المتعلقة بالرقابة على المخدرات، مع التشديد على الحصول على المعلومات الوقائية والقيام على ذلك الأساس بعمليات مشتركة وتحسين أساليب جمع البيانات.

سادسا، هناك حاجة إلى إجراء دراسات خاصة لاستنباط وسائل فعالة وسليمة بيئيا لإبادة المواد الخام المستخدمة في صنع المخدرات ثم المخدرات المنتجة نفسها.

سابعا، هناك حاجة إلى وضع برامج خاصة لخفض الطلب، وللوقاية من إساءة استعمال المخدرات ولغرس اتجاه مناهض للمخدرات في المجتمع، في جيل الأحداث في المقام الأول.

وأخيرا، هناك حاجة إلى إنشاء هيئة نشر دولية خاصة توفر لجميع البلدان وللمختصين تبادلا واسعا للمعلومات والخبرة.

واسمحوا لي مرة أخرى أن أعرب عن ثقتنا في أن الجهود المشتركة لدولنا لحل المشاكل التي تناقش في هذه الدورة، بهذا المستوى من التفاهم والتعاون، ستضمن لنا بلا شك تحقيق نتائج إيجابية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير خارجية جمهورية أوزبكستان.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هينز فروملت، وزير العدل في ليختنشتاين.

السيد فروملت (ليختنشتاين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تعلن حكومة ليختنشتاين أهمية قصوى على مشكلة المخدرات. ومن أجل توفير أساس صالح لمناقشة الموضوع في البرلمان وفي أوساط الشعب، وبغرض هذه

بالرقابة على المخدرات عاملة في أوزبكستان منذ عام ١٩٩٤.

وبدعم من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومن عدد من الدول الأخرى أنشئ مركز للمعلومات والتحليل للرقابة على المخدرات ومختبر جنائي للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. وفي أكاديمية العلوم يجري تطوير وسائل بيولوجية للقضاء على خشخاش الأفيون.

واسمحوا لي بأن أقدم بعدد من المقترحات الملموسة بشأن القضايا المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة.

أولا، بما أن أغلب المخدرات التي تأتي من أفغانستان وطاجيكستان وجهتها أوروبا، نرى أن هناك ضرورة لإنشاء تعاون وثيق بين المؤسسات الأوروبية وبلدان آسيا الوسطى، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، في مجال الكفاح المشترك ضد تجارة المخدرات. وفي هذا الصدد، سيكون من الضروري إنشاء مركز، تحت رعاية الأمم المتحدة وبتمويل من المانحين، لتنسيق الحملة ضد تهريب المخدرات وتجارتها في آسيا الوسطى. وفي إطار مركز التنسيق، سيكون من الممكن تحديد أشكال معيئة للتعاون بين دول آسيا الوسطى والاتحاد الأوروبي ووضع برنامج مشترك طويل الأمد.

ثانيا، لا يمكننا أن نكتفي بإدانة تحول أفغانستان إلى أكبر مصدر للمخدرات. فبما أن لهذه الظاهرة جذورا اقتصادية واجتماعية، من الضروري وضع برنامج دولي لإعادة تنشيط أفغانستان اقتصاديا وتقديم المساعدة الملائمة للشعب الأفغاني.

ثالثا، ينبغي أن نركز جهودنا على تقديم المساعدة التقنية - في شكل معدات خاصة، وتكنولوجيا الكشف عن المواد المخدرة، ووسائل اتصال حديثة - إلى البلدان التي تجاور مباشرة الدول المنتجة الرئيسية للمخدرات.

رابعا، ثمة حاجة إلى تطوير الهياكل والأنظمة الوطنية وتعزيزها بغية ضمان الرقابة المؤسسية على المخدرات، بما في ذلك الاتجار المشروع بالمؤثرات العقلية والسلائف الطبية، وتحسين سوقيات هيئات إنفاذ

يعتبر الكحول واحداً من أنواع المنشطات المخدرة المقبولة اجتماعياً.

وتسترسد ليختنشتاين في عملها بإدراكها أن تحقيق مجتمع خال تماماً من المخدرات لا يمكن أن يتم إلا على حساب حرية الأفراد وتقريرهم لمصيرهم. ويجب أن يكون هدف السياسة الواقعية بشأن المخدرات هو منع وقوع حالات جديدة من الإدمان والاتكال على المخدرات. وليست هناك وصفة نموذجية لتحقيق ذلك. ولا يمكن لهذه الظاهرة الشديدة التعقيد أن تعالج بنجاح إلا بواسطة مجموعة متكاملة من التدابير العملية. وتميز سياسة ليختنشتاين في مجال المخدرات بين ثلاثة أبعاد، تتمثل في الوقاية، والعلاج، والتدخل القانوني.

ونحن نعتبر الوقاية الأولية من الإدمان جزءاً أساسياً من التعليم الصحي الشامل، الذي ينبغي من خلاله خفض نسبة تعاطي المخدرات والاتكال عليها، وقبل كل شيء ينبغي الحيلولة بين الشباب وبين استعمال المواد الخطرة. ونشر أساليب الحياة الإيجابية وتعليم الاستخدام السليم للمواد يؤدي دوراً حاسماً في هذا الصدد.

أما على صعيد العلاج، فنحن نميز بين الحرمان من المخدرات والعلاج الحقيقي، الذي يتألف من عدد كبير من التدابير العلاجية والتعليمية الطويلة الأمد أحياناً. وفي هذا الصدد فإننا نوفر عناية شاملة خارج المستشفيات ودخلها للمدمنين.

وأخيراً، فيما يتعلق بالعمل القانوني، فإننا نميز بين التدابير التعليمية والقلمية. فالتدابير القلمية في إطار القانون الجنائي تركز على مكافحة الاتجار بالمخدرات وما إلى ذلك، وعلى وجه الخصوص، مكافحة الجريمة المنظمة. وتعاطي المخدرات في ليختنشتاين يقع تحت طائلة القانون الساري في البلد. وبما أن تعاطي المخدرات العقلية نوع من السلوك الذي قد يلحق ضرراً بالشخص المتعاطي لها، ولكنه لا يلحق ضرراً جوهرياً بالآخرين، فإن مبدأ المعاقبة على استهلاك المخدرات موضوع مناقشة في داخل البلد.

وعلى الصعيد العملي أيضاً، يجري البحث عن بدائل أخرى. وكما اكتشفت بلدان أخرى، قد ثبت أن القانون الجنائي وحده ليس بالوسيلة المناسبة لحمل الناس على السلوك المطلوب، أي اتباع أسلوب للحياة واع صحياً من

الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، قدمت الحكومة في نهاية السنة الماضية تقريراً شاملاً عن سياستها في مجال المخدرات. وهناك حملة وطنية جارية الآن بغية تعزيز الوعي العام بهذا الموضوع الهام.

وليختنشتاين على اقتناع بأنه ينبغي التماس حلول لمشكلة المخدرات وإيجادها عن طريق التعاون الدولي وبواسطة استراتيجيات وتدابير تتخذ على الصعيد الوطني. وينبغي الترحيب باتباع هذه الدورة الاستثنائية نهجاً متكاملًا. وإذ يجب اتخاذ تدابير فيما يتعلق بجانب العرض، وأيضاً، وعلى وجه الخصوص، في جانب الطلب.

لقد وضع المجتمع الدولي بالفعل عدداً من الصكوك التعاهدية التي تحكم الاتجار بالمخدرات غير المشروعة وبيعها وإنتاجها وحيازتها. ولم تنضم ليختنشتاين بعد إلى جميع هذه الصكوك. إلا أن حكومة ليختنشتاين قد جعلت تشريعاتها الوطنية تتماشى إلى حد كبير مع أحكام الاتفاقيات ذات الصلة. وتعلق ليختنشتاين أهمية كبرى على مكافحة الاتجار على الصعيد الدولي بالمخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة، وهي تدرك مسؤوليتها المشتركة في إطار المجتمع الدولي عن مكافحة غسل الأموال.

وأود في هذا الصدد أن أشير بوجه خاص إلى قانون ليختنشتاين الجديد لغسل الأموال لعام ١٩٩٦، والذي يتماشى الآن مع الأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لسنة ١٩٨٨ لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية. وعلاوة على ذلك، فهناك تحضيرات جارية لانضمام ليختنشتاين إلى اتفاقية المجلس الأوروبي بشأن غسل عائدات الجريمة والبحث عنها وضبطها ومصادرتها.

واسمحوا لي الآن أن أدلى بعدد من التعليقات عن سياسة ليختنشتاين فيما يتعلق بالمخدرات.

إن كل الدول المجتمع هنا تتفق قطعاً مع الهدف المتمثل في ضمان خفض عدد الأفراد المتكلمين على المخدرات إلى أدنى حد ممكن. ومن ناحية أخرى، هناك آراء متباينة تحكمها اعتبارات ثقافية، عن أي المؤثرات العقلية مقبولة اجتماعياً، حتى ولو أن لها أثراً مخدراً قد يؤدي إلى الاتكال عليها والإضرار بالصحة. وفي ليختنشتاين، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى،

فالجهد المتعددة الأطراف بشأن مكافحة المخدرات عززها إنشاء برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. والكثير من الإنتاج العالمي مقتصر على بضع مناطق جغرافية مركزة. وازدادت بصورة ملحوظة مضبوطات المخدرات والإدانات الجنائية، والجهود التي تبذلها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ونظيراتها قد حسنت من قدرتنا على تعقب عائدات الجريمة. وتم إحراز تقدم هام في التقليل من الأضرار التي تسببها إساءة استعمال المخدرات.

وهذه خطوات هامة إلى الأمام، إلا أن تحديات هامة لا تزال قائمة. فالمشاركة في المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات ما زالت غير شاملة. وقد تم فتح طرق جديدة للاتجار بالمخدرات غير المشروعة. وجرى تطوير منحدرات جديدة مشتقة من الكيماويات. وأصبحت عولمة التجارة تعني اتساع وتعاضد تجارة المخدرات، التي تصل الآن حسب التقديرات المعتدلة إلى ما يقرب من ٥٠٠ بليون دولار استرالي.

والواقع أن نطاق مشكلة المخدرات العالمية يعني أنها أصبحت تشكل الآن أحد التهديدات الرئيسية غير العسكرية للأمن الإقليمي والدولي. وإنه لعل خلفية هذا التوسع في التعاون العالمي من ناحية، والزيادة في تنظيم وتعدد الأنشطة المتصلة بالمخدرات من ناحية أخرى، نجتمع هنا في نيويورك للنظر في الخطوات المقبلة.

إن هذه الدورة الاستثنائية توفر فرصة فريدة للاعتراف بالتحديات التي ما زالت قائمة والالتزام بالعمل المشترك للانتهاء من المهمة. فالحق في المخدرات غير المشروعة لا يزال بطبيعة الحال هدفنا الأول والنهائي، إلا أن الواقع هو أن كمية غير معروفة من المخدرات غير المشروعة ستظل تصل إلى أولئك الذين هم على استعداد للمخاطرة بصحتهم وغالبا بحياتهم بتعاطي المخدرات. ومن الضروري وضع استراتيجية شاملة لخفض الطلب تعالج الآثار الصحية والاجتماعية لتعاطي المخدرات والمتربة على الأفراد وأسرههم وبقيّة المجتمع. ولذا يسر استراليا أن تزيد الإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب. ونرحب أيضا بورقات المواضيع الرئيسية الخمس التي تعالج جوانب عرض المخدرات وبالإعلان السياسي عن مشكلة المخدرات العالمية. وتوفر هذه الصكوك مخططا أوليا هاما للعمل

جانب الشباب. والشعار الذي نرفعه هو "التربية بدلا من العقاب". وتماشى الحملة الشاملة للبلد من أجل الوقاية من الإدمان التي نقوم بها هذه السنة مع هذا النهج. وتجري هذه الحملة تحت شعار "املكوا الشجاعة لبث الوعي"، ومن ثم فإنها تجسد الاقتناع الذي يسم سياسة الحكومة في مجال المخدرات بأن مشكلة المخدرات تشكل في المقام الأول تحديا يواجه الأشخاص الراشدين الذين يجب أن يتحملوا مسؤوليتهم في التربية فيما يتعلق بالمخدرات كما في المجالات الأخرى.

أما السياسة المتبعة على الصعيد الدولي وعلى صعيد فرادى الدول حتى الآن فلم تنفض إلى الاحتواء المطلوب لمشكلة الاتجار بالمخدرات. فالسوق السوداء الحالية تؤدي إلى زيادة في الجريمة المنظمة، التي تمول إلى حد كبير من أرباح المخدرات. ولا بد من إيجاد ترتيبات مقنعة اقتصادية من أجل معالجة هذه المشكلة بصورة أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، فإن ليختنشتاين تعارض بشدة تحرير سوق المخدرات وتقف في تضامن مع المجتمع الدولي في مكافحة التدفقات الدولية الناتجة عن الاتجار بالمخدرات.

وتتركز جهود ليختنشتاين بوجه خاص على مكافحة غسل الأموال والجريمة المنظمة، على الصعيد الوطني والدولي معا. وفي هذا الصدد، لا شك في أن التعاون الدولي، بوجه خاص، في غاية الأهمية لمكافحة غسل الأموال والجريمة المنظمة. وإذا كان لنا أن نكسب الحرب ضد الإجرام المتصل بالمخدرات، فعلى جميع الأمم أن تعمل معا.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر معالي وزير العدل في ليختنشتاين على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد الكسندر داونر، وزير خارجية استراليا.

معالي السيد داونر (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد مضت ثماني سنوات منذ انعقاد آخر دورة استثنائية بشأن المخدرات. ومضت عشر سنوات منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية. وهذا وقت موات لتقييم مجهوداتنا.

وإطارا للمحافظة على الزخم الدولي للتصدي لمكافحة المخدرات.

والنهج المجسدة في هذه الوثائق تجسد ما يوازيها فعلا في النهج الذي تتبعه استراليا إزاء معالجة مشكلة المخدرات. فقد أعلن رئيس الوزراء الاسترالي مؤخرا عن استراتيجية جديدة رئيسية عنوانها "أشداء على المخدرات" ستخصص مبلغا إضافيا يصل إلى ٢١٥ مليون دولار استرالي على امتداد أربع سنوات لجهود استراليا الرامية إلى مكافحة المخدرات غير المشروعة. وتوفر هذه الاستراتيجية نهجا متوازنا ومتكاملا لخفض العرض والطلب على المخدرات غير المشروعة والتقليل إلى أدنى حد من الضرر الذي تلحقه.

ومن ناحية العرض، سيخصص مبلغ ١١٢ مليون دولار استرالي لتوفير قدرات أكثر فعالية في مجال التحري والاعتراض. وتتضمن هذه قوات متحركة ضاربة، وتحسين تكنولوجيا المعلومات للكشف عن البضائع الواردة وتعقب مسار غسل الأموال وتعزيز التعاون القضائي. ومن ناحية الطلب، ستوجه الاستراتيجية مبلغ ١٠٣ ملايين دولار استرالي تخصص لتدابير الوقاية والتأهيل.

ويستهدف أكثر من ثلث هذا المبلغ الأنشطة الوقائية، التي تتضمن التعليم والتوعية في المدرسة والمجتمع. ومما له أهمية خاصة التركيز على الشباب، الذي يتجلى أيضا في النتائج المقترحة لهذه الدورة الاستثنائية. ونحن مصممون على عدم تشجيع جيل جديد من متعاطي المخدرات.

وكذلك تتضمن المبادرات الخاصة بالطلب تخصيص مبلغ ٦٧ مليون دولار استرالي تقريبا لتأهيل متعاطي المخدرات وللبحوث المتعلقة بإعادة دمجهم في المجتمع ودعم المهنيين العاملين في مجال الصحة على خط المواجهة.

وتحمل استراليا على محمل الجد البالغ الصعوبات التي تواجهها مجتمعات منطقة آسيا والمحيط الهادئ في محاولتها التقليل من الأثر المترتب على المخدرات غير المشروعة وما يشكله من تهديد للتنمية والأمن في المنطقة. وإنني أعتزم إدراج هذه الصلة بين المخدرات والأمن بصورة راسخة في جدول أعمال المناقشات القادمة مع الزملاء الإقليميين.

وأعلن اليوم أيضا عن مبادرة استرالية ثلاثية لدعم جهود مكافحة المخدرات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتستهدف هذه المبادرة تعزيز الأمن على حدودنا وفي شوارعنا من خلال التركيز على العرض والعلاج الصحي داخل منطقتنا. وباختصار، فإن حدودا أكثر أمنا تعني شوارع أكثر أمنا. وإننا ملتزم بتخصيص مبلغ ٥,٧ مليون دولار استرالي على امتداد أربع سنوات لتطوير برنامج التعاون الإقليمي لإنفاذ القانون في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومبلغ ٦,١ مليون دولار استرالي أخرى لتوسيع شبكة مكتب الارتباط الاسترالي لإنفاذ القانون في المنطقة. وسنسهم أيضا بمبلغ مليون دولار استرالي على مدار أربع سنوات تقدم إلى أمانة مجموعة آسيا والمحيط الهادئ المعنية بغسل الأموال، ومركزها سيدني، للمساعدة في مكافحة هذه الظاهرة الإقليمية المتعاطمة.

وبالإضافة إلى ذلك، سنخصص مبلغا إضافيا مقداره مليون دولار استرالي لإبادة المحاصيل وجهود التنمية البديلة في منطقة حوض الميكونغ في جنوب شرق آسيا.

وكجزء من التزام عام بمبلغ ٢٠ مليون دولار استرالي تقريبا لمعالجة ووقاية وتعليم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والمجموعات الأكثر تعرضا للخطر مثل متعاطي المخدرات عن طريق الوريد، فإننا سنقوم بتخصيص مليوني دولار للأنشطة المتصلة بالمخدرات في المنطقة. وسيركز هذا بصورة خاصة على المشاريع الصحية التي تستهدف خفض انتشار مرض الإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، سنزيد دعمنا المالي للأنشطة الرامية إلى التقليل من الآثار الضارة للمخدرات غير المشروعة بما يفوق مليون دولار استرالي ليصل إلى ٦,٧ مليون دولار استرالي.

وستنفق هذه الأموال بالشراكة مع الحكومات الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومنظمة الصحة العالمية. وستشمل تقديم الدعم للتدريب والتعليم بشأن إساءة استخدام المواد المخدرة وتعزيز خدمات الضرائب في منطقة المحيط الهادئ.

وأود أن اختتم بياني بالتذكير مرة أخرى بأن إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها واستهلاكها لا يهلك الأرواح وموارد الرزق فقط، بل يقوض الأمن أيضا أمن الأفراد والأسر، وأمن الدول، وأمن المناطق.

وسكان جمهورية مقدونيا يتمتعون بالصحة والتعليم، إلا أنها ما زالت تواجه تحديات ومشاكل هي جزء من الاتجاهات الدولية العامة في إساءة استخدام المخدرات، وتؤثر بصورة خاصة بالصعوبات الناجمة عن مشاكل العمليات الانتقالية التي تجري في بلدنا وفي منطقة جنوب شرق أوروبا بشكل أعم.

إن تغييرات عميقة، اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية أخرى تجري في بلادنا. ويسرني أن أعلن أن جهودنا لبناء مجتمع مدني ديمقراطي ونظام سياسي برلماني ودولة قائمة على سيادة القانون، وللنهوض باحترام حقوق الإنسان وحرياته، ولبناء اقتصاد سوقي، وما إلى ذلك، تسير في الاتجاه الصحيح. إلا أننا، رغم هذه الجهود، نواجه ظاهرة تعدد الاتجاهات الإجرامية. وفي هذا الصدد فإن مشكلة المخدرات تمثل مصدرا للقلق بوجه خاص.

لقد أثمرت عملية التحويل إلى القطاع الخاص وإعادة تشكيل هيكل اقتصادنا والإصلاح الاجتماعي نتائج إيجابية عديدة، ولكن من ناحية أخرى ارتفع معدل البطالة الذي يؤثر أولا وقبل كل شيء على جيل الشباب. وتوجد هذه الحالة بدورها مناخا مواتيا لنمو جميع أنواع الجرائم، لا سيما الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمال المخدرات. ويسهم عدم الاستقرار السياسي في المنطقة وتدهور الحالة الاقتصادية والآثار السلبية للصراعات في أجزاء من جنوب شرقي أوروبا في توسيع نطاق أوساط الجريمة المنظمة داخل الحدود الوطنية وفي المنطقة.

وثمة قلق عميق في جمهورية مقدونيا إزاء الحجم المتزايد للمشاكل المحلية والإقليمية المتصلة بإنتاج المخدرات الاصطناعية التقليدية والحديثة وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها، ولا سيما إزاء انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) بشكل وبائي في المنطقة.

وفي الوقت نفسه، ينتاب حكومة مقدونيا قلق عميق إزاء الروابط بين الإنتاج غير المشروع للمخدرات والاتجار غير المشروع بها وتجارة الأسلحة غير المشروعة، وأيضا إزاء ضلوع المجرمين ذوي الصلة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية في هذه الأنشطة والخطر الذي تشكله إساءة استعمال المخدرات على صحة الأمة

واستراليا من جانبها، على استعداد لكي تشمر عن مساعيها وتتصدي لهذه القضايا بجدية - محليا، في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وعالميا، من خلال الآليات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

وإننا ننضم إلى الآخرين في الإشادة بالتقدم الذي تحقّق أبان العقد المنصرم. إلا أننا ندرك إدراكا تاما أن جهودنا الجماعية ينبغي مضاعفتها إذا كان لنا أن نكافح العرض، ونقلص الطلب ونقلل الضرر الذي تسببه لمجتمعاتنا المخدرات غير المشروعة. ولذا فإن أستراليا في هذه الدورة الاستثنائية تلتزم بتحقيق هذا الهدف. ونحن نتطلع قدما للعمل بصورة مشتركة مع الدول الأخرى لالتهاء من هذه المهمة وبالتالي الدخول في ألفية خالية حقا من المخدرات.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير خارجية أستراليا على بيانه.

أعطي الكلمة لمعالي وزير داخلية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة السيد توميسلاف كوكريفسكي.

السيد كوكريفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالمقدونية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): يسرني عظيم السرور ويشرفني بصورة خاصة أن أشارك في الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة. وأنتهز هذه الفرصة لأعبر عن الآمال الكبيرة التي تعقدها حكومة جمهورية مقدونيا على أعمال ومداولات هذه الدورة الاستثنائية. وينبغي أن تسهم هذه الدورة إسهاما هاما في الجهود الدولية لإنشاء عالم خال من المخدرات.

إن ظاهرة المخدرات مشكلة عالمية تتطلب اتخاذ تدابير واستراتيجيات على الصعيدين الوطني والدولي تستهدف خفض وقمع عرض المخدرات غير المشروعة وإساءة استعمالها. وفي هذا الإطار ترحب حكومة جمهورية مقدونيا بهذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة وتؤيد الأفكار والالتزامات التي أعرب عنها في الإعلان السياسي وفي الوثائق الأخرى التي اعتمدت في الدورة الحادية والأربعين للجنة المخدرات.

وبالإضافة إلى جهود حكومة مقدونيا الرامية إلى تعزيز تشريعاتها الوطنية المتعلقة بالمخدرات، لا سيما لمواءمة تلك التشريعات مع معايير الاتحاد الأوروبي، فإنها تولي اهتماما خاصا لتنفيذ تدابير لمكافحة غسل الأموال والفساد ومراقبة تحويل السلائف. ومن المقرر أن تعتمد القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد وغسل الأموال وبالمراقبة على السلائف، مع القانون المتعلق بالمخدرات.

وتنوي الحكومة، رغم مواردنا المحدودة بسبب الحالة الاقتصادية الصعبة حاليا في بلدنا، تخصيص موارد إضافية لتوفير العلاج اللائق من أجل تأهيل الذين يسيئون استعمال المخدرات ومن أجل إعادة إدماجهم في المجتمع. إن جذور إساءة استعمال المخدرات لا تنحصر في الحالة العقلية غير المتزنة، بل أيضا في عدم التوافق الاجتماعي، سواء كان ذلك في المجتمعات الغنية أو في المجتمعات الفقيرة والمهمشة. ولهذه الأسباب، لا بد من تعزيز خفض الطلب وإعادة تأهيل مدمني المخدرات بتحسين شامل في أداء جميع هيكل المجتمع. ومن المهم بوجه خاص في هذا الصدد، تحسين مركز المرأة وحماية الطفل واتخاذ التدابير الرامية إلى مساعدة الفئات المعرضة بوجه خاص للخطر. ولا بد لجميع الجهود التي تبذل لتلك الغاية أن تكون جزءا لا يتجزأ من سياسة شاملة في مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بإعادة تأكيد العزيمة السياسية القوية لكل المجتمع المقدوني وحكومته على المشاركة الكاملة والتعاون الثابت في جهود الأمم المتحدة للتصدي لتحديات مشكلة المخدرات في العالم. إن الهدف الرئيسي لهذه الدورة الاستثنائية - وهو بناء عالم خال من المخدرات - هدف واقعي وقابل للتحقيق. وسنسهم مساهمة كاملة في تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
أشكر وزير الشؤون الداخلية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد فوستان كوانيه، وزير شؤون رئاسة الجمهورية في كوت ديفوار.

السيد كوانيه (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): وأنا أخطب الجمعية العامة اليوم، أود، باسم رئيس كوت ديفوار، أن أشيد بمبادرة المكسيك التي مكنتنا

وعلى النسيج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة، يشير جزع مواطنينا.

إن حكومة مقدونيا تدرك تماما أن إنتاج العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية وبيعها وطلبها والاتجار بها وتوزيعها على نحو غير مشروع وما يتصل بذلك من أنشطة، لا سيما الفساد وأنشطة غسل الأموال، يمكن أن تؤثر سلبا على نمو مجتمع مدني ديمقراطي. وبغية تعزيز فعالية الأنشطة الرامية إلى السيطرة على ظاهرة المخدرات، بدأت حكومة مقدونيا في عام ١٩٩٦ برنامجا وطنيا لمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها وأنشأت لجنة وطنية مشتركة بين الوزارات من أجل منع الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها. وذلك البرنامج، الذي يشمل أنشطة واستراتيجيات ترد في الاتفاقيات الدولية القائمة بشأن مكافحة المخدرات، يتماشى مع تشريعات الاتحاد الأوروبي وصكوكه الموضوعة للتصدي للمشاكل المتعلقة بالمخدرات، وهو جزء من جهود أشمل ومن التزام جمهورية مقدونيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

إن حكومة مقدونيا ترحب بالتعاون الإقليمي والتعاون الدولي الأوسع وتؤيده، لا سيما في إطار البرامج التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وبرنامج الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة إلى بولندا وهنغاريا من أجل إعادة التعمير، وفريق دبلن المصغر، ومنظمة الطيران المدني الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، وفريق المجلس الأوروبي للتعاون على مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها - وفريق بومبيدو - والاتحاد الجمركي الأوروبي، وغير ذلك من الوكالات والمنظمات الدولية الرامية إلى وضع استراتيجيات وتشريعات وطنية شاملة وناجحة من أجل السيطرة الفعالة على حالة المخدرات. وفي ذلك الصدد، تلتزم حكومتنا تماما بتنفيذ مشروع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بشأن تعزيز قدرات مكافحة المخدرات في جمهورية مقدونيا والبرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والاتحاد الأوروبي وبرنامج الاتحاد الأوروبي لتقديم المساعدة إلى بولندا وهنغاريا من أجل إعادة التعمير، من أجل تعزيز قدرات إنفاذ القوانين المتعلقة بالمخدرات في جنوب شرقي أوروبا.

والتصميم لترسيخ القيم الجديدة في أخلاق الجيل الجديد حتى لا يرث تلك القيم المدمرة.

وقبل أن يتحقق المجتمع الخالي من المخدرات، يجب علينا، نحن الذين نقوم بمحاربة هذه الآفة، اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي بفعالية للمشاكل العاجلة لمجتمعنا، الذي يواجه بإساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع بها.

والمطلوب هو نهج متكامل يهدف إلى إيقاف الانتاج والبيع على جميع المستويات. ويجب أن يكون الترويج لزراعة محاصيل بديلة في البلدان النامية التي تنتج المخدرات مصحوبا بتدابير فعالة في بلدان أخرى لمنع انتاج المدخلات الكيماوية التي لا يمكن بدونها إنتاج المخدرات.

وهناك حاجة إلى تعزيز التعاون والمساعدة التقنية في مجال الكشف عن المخدرات ومراقبتها في بلدان العبور، لأن سهولة التسلسل من الحدود تجعل بلداننا الفتية ملتقى طرق لتجار المخدرات من كل نوع.

وبالرغم من الطابع الحاد لمشكلة المخدرات، فإن معظم بلداننا لا تستطيع أن توجه مواردها الشحيحة المخصصة لمشاريع ذات أولوية عالية، مثل الصحة والتعليم، لتكافح هذه الآفة على نحو فعال.

وكوت ديفوار، شأنها شأن بقية البلدان في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا، تواجه مشكلة المخدرات على صعيدي الاستهلاك والاتجار معا. وقد شرعت الحكومة في إنشاء المؤسسات الملائمة لمواجهة هذه الآفة.

وقد قمنا، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والاتحاد الأوروبي، بتدريب عدد من الخبراء في هذا المجال، وإن لم يكن عددا كافيا.

وفيما يتعلق بالمؤسسات، فقد أنشأنا وحدة للشرطة خاصة بالمخدرات والعقاقير، ولجنة مشتركة بين الوزارات المعنية بحملة مكافحة المخدرات، ومكتبا وطنيا للمخدرات، ووحدة للتدريب على مكافحة المخدرات في أفريقيا تخدم المنطقة دون الإقليمية بأكملها.

من الاجتماع هنا في هذه الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة للنظر في سبل ووسائل تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها.

إن كوت ديفوار على اقتناع بأن هذه الدورة الرفيعة المستوى، التي تتزامن والذكرى العاشرة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، ستمكننا من النظر في هذه القضايا وتحديد استراتيجيات جديدة لمواجهة هذه المشكلة.

وليس من قبيل المبالغة في التشديد القول بأن المخدرات ظاهرة ضارة تعم العالم بأسره وتقوض المجتمع بزعزعة استقرار النظام الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي. إن عصابات تجار المخدرات تغذي الجريمة المنظمة، بما في ذلك تجارة الأسلحة، والفساد، وغسل الأموال. ويمثل الإدمان على المخدرات إحدى الوسائل الرئيسية لنقل عدوى متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)، وهو المرض الذي يضي شبابنا الذين هم أمل بلداننا.

وتتسبب إساءة استعمال المخدرات وتزايد عدد ضحايا إدمان المخدرات في غالبية بلدان العالم في التأثير في القيم التي تحكم مجتمعاتنا.

وضاعفت من حدة هذا الفقدان للقيم الإنسانية الآثار الثقافية السلبية لعملية العولمة. وما من بلد هو اليوم بمأمن من المشاهد البشعة التي يعرضها التلفاز، والتي يبدو فيها العنف منتشرا في كل مكان. ونظرا إلى هذه الحالة المربكة، كيف نأتي بمقترحات لإبطاء هذه المسيرة المحتومة نحو تدمير مجتمعاتنا لأنفسها - هذه المسيرة التي تشكل المخدرات فيها عنصرا هاما؟

إن حملة مكافحة المخدرات لا تقتصر على حرق حقول الأفيون والقنب، أو زيادة عدد السجون. بل هي، في المقام الأول، استراتيجية تشمل تربية النشء والشباب، وغرس القيم الروحية والأخلاقية. وهي مسعى طويل الأجل نظرا إلى أنه يتطلب الصبر والمثابرة

أن يزيد المساعدات التقنية والمالية من أجل التنفيذ الفعال لخطة العمل الإقليمي لحملة مكافحة المخدرات؛ وتدعو الدول إلى تعزيز الهياكل دون الإقليمية والإقليمية والدولية لمكافحة الجريمة المنظمة؛ وتطلب إلى الدول إنشاء مصرف مركزي للمعلومات تتجمع فيه كل المعلومات عبر الحدود عن الأنشطة الإجرامية؛ وتطلع إلى إنشاء صندوق على الصعيد دون الإقليمي تودع فيه الأموال المصادرة من الأنشطة الإجرامية، التي يمكن أن تستخدم بعد ذلك لتنفيذ التدابير الوقائية والتمهية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات واستعمالها؛ وتشجع على الاتصالات المباشرة والتعاون الوثيق بين مختلف فروع الخدمات من شرطة، ودرك، وصحة وعدالة، وشؤون خارجية وغيرها؛ وتحث المجتمع الدولي على تقديم المساعدة للبلدان الأفريقية لإنشاء مركز لمعالجة مدمني المخدرات وإدماجهم اجتماعيا.

وفي الختام، أود أن أذكر بأن العمل المتضافر والالتزام الحقيقي من جانب المجتمع الدولي هما اللذان يجعلان من الممكن إحراز تقدم حقيقي صوب المجتمع الخالي من المخدرات.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير شؤون رئاسة الجمهورية في كوت ديفوار على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ميخائيل وهبة، رئيس وفد الجمهورية العربية السورية.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي قبل كل شيء أن أهنيكم على انتخابكم رئيسا للدورة الاستثنائية العشرين، وأن أعبر لكم باسم وفد بلادي وباسمي، عن تقديرنا لكم، لإدارتكم الحكيمة لهذه الدورة بهدف إنجاح أعمالها والوصول بها إلى الغاية المنشودة. كما أود أن أعرب عن تقديري العميق للسيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة، وللجنة التحضيرية، وللمدير التنفيذي لبرنامج مراقبة المخدرات، على جهودهم المبذولة لعقد هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة وضمان مقومات نجاحها.

هناك إجماع دولي على أن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها يؤديان إلى تزايد الأنشطة الإجرامية المتنوعة لدى المدمنين.

وتتعاون حكومة كوت ديفوار تعاوناً وثيقاً مع المنظمات الوطنية والدولية وغير الحكومية بغية القضاء على هذه الآفة.

وفيما يتعلق بالوقاية، فبمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، قامت اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بحملة مكافحة المخدرات، بعقد اجتماعات عديدة لتقديم المعلومات ورفع مستوى الوعي في المدن الصغيرة، وفي المدارس، وكذلك في المدن الكبيرة في البلد. إلا أن هذه اللجنة في حاجة إلى التنشيط.

وقامت وحدة التدريب على مكافحة المخدرات في أفريقيا أيضاً بتنظيم العديد من حلقات وبرامج التدريب للأطباء النفسيين، ومفتشي الصيدليات، والقضاة، وموظفي إنفاذ القوانين، والصحفيين وغيرهم من المسؤولين الذين يشاركون في حملة مكافحة المخدرات في المنطقة دون الإقليمية.

وفي إطار غرب أفريقيا، استضافت كوت ديفوار، في حزيران/يونيه ١٩٩٢ وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اجتماعين للوزراء المعنيين بتنسيق حملة مكافحة المخدرات. وقد أفضى الاجتماعان اللذان انعقدتا تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إلى وضع برنامج للحملة على الصعيد دون الإقليمي.

واضطلعت كوت ديفوار أيضاً بدور نشط في وضع خطة العمل الإقليمي التي أجيّزت في آب/أغسطس ١٩٩٧، في الدورة العشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات غرب أفريقيا.

وتتوقع كوت ديفوار الكثير من هذه الدورة الاستثنائية. وهي تعرب عن أملها في أن يعطي هذا المؤتمر زخماً جديداً للتعاون الدولي على مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإنها تدعو الدول التي لم تصادق بعد على مختلف الصكوك الدولية السارية المفعول أن تفعل ذلك، وأن تتخذ التدابير اللازمة لضمان تنفيذها على نحو فعال؛ وتحث الدول على جعل قوانينها تتماشى مع الأحكام الدولية المعمول بها في مجالي الاتجار المشروع وغير المشروع بالمخدرات على السواء؛ وتناشد المجتمع الدولي

بالمخدرات ومكافحة سوء استخدامها، ويرأس هذه اللجنة السيد وزير الداخلية. كما أن وزارة الصحة قد نظمت استيراد ومراقبة السلائف بقرار تنظيمي منذ عام ١٩٩٢، تبعاً لتفويض تشريعي ينسجم مع أحدث المعايير العالمية المتبعة.

أما فيما يتعلق بظاهرة غسل الأموال، فإنها غير ملحوظة نهائياً لدينا. ومع ذلك، فقد جرى تخويل المحاكم صلاحيات واسعة في محاكمة ومعاينة مرتكبي عمليات غسل الأموال.

رابعاً، عززت سورية جهاز مكافحة المخدرات ورفعته من مستوى فرع إلى إدارة واسعة.

خامساً، تواصل سورية حملات توعية إعلامية وثقافية وتربوية، عبر أجهزة الإعلام، ومن خلال المدارس والمعاهد والمحاضرات والندوات، وتقيم مصحات لمعالجة المدمنين وإعادة تأهيلهم إنسانياً.

أما على الصعيدين العربي والدولي، فقد قامت سورية بالإجراءات والخطوات التالية:

أولاً، شاركت بفعالية في وضع الاستراتيجية العربية لمكافحة المخدرات لعام ١٩٨٦، وإقرارها، ووضعت الخطط المرحلية المنبثقة عنها، وتقوم بتنفيذها على شكل أكمل. وثانياً، انضمت إلى جميع الاتفاقيات العربية والدولية الخاصة بالمخدرات. كما انضمت في عام ١٩٨٩، إلى عضوية اللجنة الفرعية لمكافحة المخدرات في الشرقين الأدنى والأوسط. وتشارك سورية بفعالية في اجتماعات لجنة المخدرات الدولية.

ثالثاً، شاركت في المؤتمرات والاجتماعات والندوات الدولية المتعلقة بمشاكل المخدرات.

ورابعاً، عقدت اتفاقيات ثنائية بالتعاون في مجال مكافحة المخدرات مع العديد من الدول العربية والدول الأخرى. كما تتعاون مع دول أخرى في مجال ضبط جرائم المخدرات وتبادل المعلومات، خصوصاً في مجال التسليم المراقب للمخدرات.

إن هذه الدورة تعكس التزام المجتمع الدولي بضرورة إيجاد حلول فعالة للقضاء على آفة المخدرات. كما أنها

وتهلك آفة المخدرات الروح البشرية والمجتمعات. وتؤثر بشكل خاص على حركة ونمو الشباب، الذي يمثل أكبر طاقة بشرية وأغنى ثروة وطنية، وتهدد استقرار الأمم من خلال الفتك بنسيجها الاجتماعي والصحي وتؤثر كذلك على كرامة ملايين الناس وأسره، هذه الأسر التي تقف على أعتابها الدول؛ أي أن هذه الأسرة والأسر هي نواة الدولة.

إن حكومة الجمهورية العربية السورية التي تتبنى سياسة حازمة ضد تعاطي المخدرات وزراعتها وتسويقها وتصنيعها، وكافة أشكال الاتجار بها، تبذل كل جهد ممكن لاجتثاث هذه الآفة وأخطارها، وفي هذا المجال، تسمحوا لي أن أوضح التالي، أولاً، لا توجد في سورية أية زراعة للنباتات المخدرة، كما لا يوجد فيها أي تحول أو تصنيع لأي مخدر. وأن تعاطي المخدرات في بلدي يكاد أن يكون في أدنى حدوده، حيث لا تتجاوز نسبته ١٢٧ متعاطياً لكل مليون نسمة. كما توجد بعض جرائم الاتجار المحدودة نسبياً.

لكن بلادي تعاني من مشكلة عبور المخدرات بسبب موقعها الاستراتيجي كجسر بين القارتين الآسيوية والأوروبية، وبين دول الإنتاج ودول الاستهلاك، إضافة إلى طول حدودها البرية والبحرية، مما يسهل عملية عبور المخدرات من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك. إلا أن بلدي يبذل كل الجهود الممكنة بالتعاون مع الدول الأخرى والهيئات الدولية المختصة للقضاء على تداعيات ذلك الأمر.

ثانياً، انطلاقاً من القيم السياسية والاجتماعية والروحية، أصدرت سورية قانوناً برقم ٢ لعام ١٩٩٣، يردع بشدة كافة جرائم المخدرات والتعاطي غير المشروع للمخدرات. إلا أنه تعامل بشكل إنساني أيضاً مع المدمنين، ووفر لهم إمكانية العلاج وإعادة التأهيل، وعدم اعتبارهم مجرمين.

وفي المقابل، تضمن هذا القانون عقوبات صارمة، ولا سيما على أفعال الزراعة والتهرب والتصنيع والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والذي يعتبر إسهاماً دولياً جاداً في إطار مكافحة الدولية للمخدرات.

ثالثاً، تم تشكيل لجنة وطنية عليا لشؤون المخدرات في عام ١٩٨٧، مهمتها رسم السياسة العامة والخاصة

والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد ناريندرا بيكرام شاه، رئيس وفد نيبال.

السيد شاه (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن عقد الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة المكرسة لمكافحة مشكلة المخدرات العالمية حدث جاء في أوانه. إذ يجب على المجتمع الدولي أن يجدد كفاحه ضد المخدرات غير المشروعة - التي تمثل تهديدا متزايدا لصحة ورفاه شعوب العالم وسلامتها وسلمها وأمنها - وذلك من خلال إعادة تأكيد التزامه باستئصال هذه المشكلة. ولجنة المخدرات، بوصفها اللجنة التحضيرية لهذه الدورة، تستحق ثناءنا الكامل على عملها الرائع. إن مهمة تيسير وتنسيق خطة العمل في إطار منظومة الأمم المتحدة تقع على السيد بينو أرلاتشي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات الذي أثبت تميز عمله خلال الفترة القصيرة التي انقضت منذ أن بدأ العمل في الأمم المتحدة.

إن توافق الآراء الذي تم التوصل إليه حول كل المسائل تقريبا، ابتداء من تحديد المشاكل إلى التدابير العلاجية وطرائق ووسائل التنفيذ، يبعث على الارتياح العميق. ووعد بلادي على ثقة بأن هذه الدورة الاستثنائية ستوصل إلى خطة متفق عليها - وهذا هو الحد الأدنى المطلوب وخاصة من حيث تقاسم المسؤولية - تمنح الموارد الكافية في حربنا الشاملة ضد المخدرات والمؤثرات العقلية، ويمكن أن تمثل إطارا ذا مصداقية للتعاون الدولي الفعال.

إن الروابط بين إنتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع واشتراك المجموعات الإرهابية والمجرمين والجريمة المنظمة العابرة لحدود الدول تجعل من المستحيل تقريبا على دولة واحدة، كبيرة كانت أو صغيرة، ولكن بصفة خاصة البلدان النامية الصغيرة، أن تتصدى للمشكلة، ناهيك عن منعها. والإجراء القوي الذي اتخذته بلدان عديدة، ومنها بلدي، ضد الزراعة غير المشروعة لمحاصيل مثل القنب، فناء للأسف تزايد صنع المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها والاتجار بها. ودون تحقيق التوازن بين مصدري عرض المخدرات، أو بين العرض والطلب، فإن حلمتنا ضد المخدرات يمكن إلى حد كبير أن تذهب سدى. وفي ضوء الصلة الوثيقة بين الفقر والمخدرات، فإن تناقص تدفقات مساعدة التنمية

جسر يربط بين التقدم الملحوظ الذي أنجز في الماضي، وبين الحاجات الضرورية وتحديات القرن الحادي والعشرين. لقد تابعنا باهتمام الكلمات التي ألقيت أمام هذه الدورة والتي تم التأكيد فيها على أن الطلب غير المشروع على المخدرات لهو عامل أساسي في معادلة زيادة الاتجار غير المشروع بالمخدرات. إلا أن ذلك في رأينا يتطلب بذل جهود كبيرة لتخفيض الطلب الذي يعتبر أساسا القسوة الدافعة لمشكلة المخدرات. وإن محاربة ظاهرة المخدرات يجب ألا تقتصر من حيث الأساس على ضبط جرائم المخدرات وما تقوم به الأجهزة المختصة، بل يجب أن تتركز على معالجة الأسباب المتنوعة الكامنة وراء هذه الجرائم.

وإن حكومة الجمهورية العربية السورية تعلن مرة أخرى رغبتها في التعاون الوثيق ولأبعد مدى مع بقية دول العالم لمكافحة المخدرات، لأن هذا التعاون وحده هو الكفيل بتخفيف كثير من معاناة وآلام المجتمع الإنساني. كما أننا نرى أن الجهة الوحيدة المؤهلة لتنسيق التعاون الدولي في هذا المجال، وتقييم التقدم الذي يتم إحرازه ووضع خطط عالمية للقضاء على المخدرات هي الأمم المتحدة، من خلال هيئاتها المعنية وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ولجنة المخدرات والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وذلك بتخصيص الموارد المالية الكافية كي تقوم الأمم المتحدة بأداء المهام المنوطة بها على أفضل وجه ممكن.

وفي الختام، ليس لدينا أو هام حول الطريق الوعرة أمامنا لمعالجة هذه المشكلة، هذه المشكلة الاجتماعية الصعبة، لا سيما وأن تلك الطريق تصبح سالكة من خلال تطبيق استراتيجية قوية وفعالة تترجم إلى فعل حقيقي يؤدي إلى تغيير إيجابي ونهائي آخذين بعين الاعتبار أن الإعلان السياسي والوثائق الأخرى المطروحة أمام هذه الدورة لا اعتمادها تشكل كتلة من الوعود والعهد الجديدة التي ستقطعها الدول على نفسها. إلا أن هذه الوعود قد يصعب تنفيذها ما لم تقترن بالإرادة السياسية الحقة لشن الحرب على المخدرات وصولا إلى عالم خال من كوارث المخدرات والمؤثرات العقلية.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر رئيس وفد الجمهورية العربية السورية على بيانه.

حديثنا، فإن المثل العليا والأهداف النبيلة لهذه الدورة الاستثنائية ستكون غير ذات معنى إذا لم نواجه المشكلة من جذورها.

ولن نحل مشكلة المخدرات العميقة الجذور، التشريعات، أو المعاهدات، أو الاتفاقيات، أو الإعلانات الأكثر صرامة، ولا المزيد من الشرطة والجيش والسجون ولا حتى استخدام تكنولوجيا أكثر تقدماً، على الرغم من فائدتها ولزومها جميعاً. إنها ليست سوى تدابير تشذيبية وتصحيحية ووقائية ولكنها غير كافية لاستئصال أو حل ما اعتبره أكثر الأوبئة التي عرفتها البشرية تدميراً.

ما هي الأسباب الجذرية؟ وما الذي يغذي هذا التهديد ويسمح له بالازدهار على الرغم من الموارد الموجهة لمكافحة في كل أنحاء العالم؟ لست هنا لكي أكشف أي سر أو أفشي أية معلومات سرية أو لكي أقدم أية إحصائيات مذهلة تحفزنا على مواجهة الواقع. بل إنني هنا لكي نصيح بسمعنا للصيحات التي تدوي منذ قديم الزمن مستصرخة اهتمامنا.

عندما يسيطر ربع سكان العالم على ثلاثة أرباع ثروة العالم، وعندما تعيش الغالبية في فقر وتعيش أقلية في بؤس، وعندما تذهب أعلى نسبة من دخول العديد من البلدان النامية لخدمة الديون بدلاً من التنمية البشرية، وعندما تدمر التجارة غير المنصفة، المتكررة في زي العولمة وتحرير التجارة، دون اكتراث الأسس الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الصغيرة والضعيفة، وتخفض مستويات معيشة شعوبها وتعجل بإفقارها؛ وعندما يكون الكفاح ضد المخدرات في ذاته عملاً يتكلف البلايين من الدولارات، لبناء السجون وإلقاء القبض على الشباب بدلاً من تعليمهم وتغذيتهم وعلاجهم، سنظل دائماً نكافح المشكلة بدلاً من أن نحلها، ونظهر بمظهر من يعالجها في حين أننا نطيل أمدّها.

ثمة ارتباط مباشر بين الفقر ومشكلة المخدرات. وهل من قبيل الصدفة أن نجد، هنا في الولايات المتحدة، أن المناطق التي يلاحظ بها وجود أكبر مشاكل المخدرات هي المناطق المتسمة بالفقر المدقع وخاصة في الأحياء الفقيرة في المدن؟

وفي الوثائق المعروضة علينا، فإن صحيفة المعلومات رقم ٦ من مجموعة المنشورات الصحفية

الرسمية تعبير دامغ على التزامنا باستئصال كل من الفقر والمخدرات على نطاق عالمي.

إن السياسات والبرامج الفعالة لخفض الطلب على المخدرات خطوة أولى قوية في احتواء التجارة غير المشروعة بالمخدرات. ويشكل تبادل المعلومات، وسن التشريعات ونظم الرقابة الوطنية، وتدابير تعزيز التعاون القضائي، ومناهضة غسل الأموال، استراتيجيات ضرورية يجب أن نستخدمها استخداماً كاملاً في حربنا ضد المخدرات. والدعم القوي الذي تقدمه مجموعة الـ ٧٧ والصين لألية التنمية البديلة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في مسعاه لوقف زراعة المحاصيل غير المشروعة تعبير واضح عن عزمنا المتضافر على مواجهة مشكلة المخدرات. ويجب أن تمتد مسؤوليتنا أيضاً إلى إغاثة ضحايا إساءة استعمال المخدرات وتأهيلهم.

ونيبال، إلى جانب كونها دولة عضواً في اتفاقيات الأمم المتحدة بشأن المخدرات والمؤثرات العقلية، عضو مؤسس في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وفي اتفاقيتها لمكافحة واستئصال إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها في جنوب آسيا. وأعمالنا في مجال الرقابة الوطنية على المخدرات تتسق وهذه الاتفاقيات الدولية. ومن المميزات الهامة لخطة نيبال الخمسية اعتماد سياسة جديدة لمكافحة المخدرات واستراتيجية جديدة لخفض الطلب على المخدرات. وتشجع الخطة مشاركة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في ميدان مكافحة المخدرات واستئصالها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر رئيس وفد نيبال على بيانه.

والآن أعطي الكلمة للسيدة سونيا ليونسي، القائمة بأعمال البعثة الدائمة لسانت لوسيا.

السيدة ليونسي (سانت لوسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كانت صيحات الملايين من الأسرى والملايين من القتلى عن عمد وملايين المدمنين اليائسين وملايين المرضى والمحتضرين وملايين الحيوانات والأسر المدمرة، هي التي دفعتنا إلى اتخاذ هذه الخطوة الحاسمة للتصدي لمشكلة المخدرات. ومع أننا جادون وعازمون في

للمراقبة الدولية للمخدرات. ويمثل إنشاء مركز التدريب الكاريبي الإقليمي للمخدرات في جامايكا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات إنجازاً هاماً.

وتسعى سانت لوسيا جاهدة لتحقيق التنمية المستدامة وتوفير مستوى معيشي لائق لشعبها بالطريقة القانونية. ومع ذلك فإننا نواجه مبادرات قوية لدفع صناعة الموز الهشة في بلدنا إلى الدخول في منافسة أشرس بقرار من منظمة التجارة العالمية، مما يدفع بمنتجات الموز لدينا إلى الممارسة غير المشروعة الأكثر نجاعة المتمثلة في زراعة نباتات الماريجوانا والمواد الأخرى غير المشروعة لتفادي الفقر والبطالة.

وكأن ذلك ليس كافياً، فإن آلافاً من المجرمين المحترفين يرمى بهم في كنف مجتمعاتنا، التي تعاني الآن من ضغط الاضطلاع بنصيبها في مواجهة التحدي. وما الذي سيفعله هؤلاء المجرمون في هذه الجزر - هل سيسعون في طلب وظائف كموظفين في البنوك أو كموظفين مدنيين أو عمال فنادق؟ كلا. إن العديد من منهم لا يملكون حتى منازل أو أسر في المنطقة. فهم سيعملون على تطوير أنشطتهم الإجرامية والاستمرار فيها، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. وإذا لم يكن بالإمكان التعامل معهم هنا، بكل الموارد والتكنولوجيات المتاحة، فكيف يمكن لنا التعامل معهم في المنطقة إلا بالطريقة الفجة التي تسمح بها مواردها، لكي ننتهم بعد ذلك بانتهاكات حقوق الإنسان.

وإننا مرغمون على الانتقال من الاعتماد على إنتاج السلع الأساسية، بشروطه التجارية الآخذة في الهبوط على نحو يبعث على اليأس، إلى مصادر دخل أكثر تنوعاً، وهذا الخيار بالنسبة للعديد من منا في منطقة البحر الكاريبي يتمثل في قطاع الخدمات المالية. ومرى أخرى، وبالرغم من كمية الأموال "السيئة" التي لا يعتد بها المتدفقة عبر المنطقة مقارنة بمناطق أخرى، وبالرغم من جهودنا لتحسين قدرتنا على منع غسل الأموال، فإن صورة منطقة الكاريبي يجري تشويهها بوصفها ملاذاً لغسل الأموال.

فما هي الخيارات المتبقية لنا لتحقيق التنمية المستدامة، والتنمية المتوازنة إذا كنا نعجز عن بيع منتجاتنا من الموز، وكان شعبنا عاجزاً عن الهجرة سعياً وراء فرص أفضل وأحببت جهودنا الرامية إلى التنوع.

للدورة الاستثنائية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، المعنونة "القضاء على محاصيل المخدرات غير المشروعة والتنمية البديلة" يرد أنه،

"في المناطق الريفية في آسيا وأمريكا اللاتينية، هناك ما يقرب من ٧٠٠ ٠٠٠ أسرة، أو حوالي ٢ ملايين نسمة، تعتمد على الدخل المتأتي عن زراعة أوراق الكوكا وخشخاش الأفيون. ويعيش معظمهم دون خط الفقر ويعتمدون على هذا النشاط لتأمين ٥٠ في المائة من دخلهم. وبالرغم من أن تجارة المخدرات تساعدهم في معظم الأحيان على مواجهة نقص الأغذية وتقلبات الأسواق الزراعية، فإن الاعتماد الاقتصادي على المحاصيل غير المشروعة لا يمكن إدامته في المدى الطويل، وزراعة شجيرة الكوكا وخشخاش الأفيون تترك المزارعين عرضة للاستغلال على أيدي الوسطاء الذين لا يعرفون الرحمة. وكما أنهم يواجهون التهديد المستمر بالاستئصال القسري لمحاصيلهم. وفي بلدان مثل كولومبيا، يعيش العديد منهم حياة بائسة في المزارع التجارية الكبيرة التي يملكها تجار المخدرات. ولذلك فإن معظم تلك الأسر الـ ٧٠٠ ٠٠٠ ستنتقل طواعية إلى مصادر دخل أخرى، إذا أعطيت بدائل ملائمة".

فإذا أتيحت لهم حرية الوصول إلى الأسواق وفرصة لتثبيت أسعار محاصيلهم والشروط التجارية العادلة - أو التنمية البديلة كما تسميها الدورة الاستثنائية - هل يمكن أن يصدق الشيء نفسه على معظم الملايين الذين يعملون في إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها واستهلاكها؟

وفي منطقتي، أي منطقة البحر الكاريبي، التي لا يرد لها ذكر، قياساً على الغير، في تقرير المخدرات العالمي كم منطقة منتجة أو مستهلكة، ولكنها جزء من المشكلة بحكم موقعها ولأنها تستخدم كطرق لعبور الشحنات - نحن ننفق، مع ذلك، مواردها المحدودة للإسهام في حل مشكلة المخدرات. ولا تزال مكافحة المخدرات غير المشروعة تحتل مكانة رئيسية في جداول أعمال حكومات منطقة الكاريبي. وقد وحدنا جهودنا من أجل تبادل المعلومات واتخاذ إجراءات جماعية في مجال مكافحة المخدرات وكشفنا تعاوننا الإقليمي بمساعدة برنامج الأمم المتحدة

وإن الأقوال تضع أحيانا عند ترجمتها إلى أفعال. وفي مواجهة خطر المخدرات، أمل مخلص في أن تكون الأمم المتحدة أقوى من الكلمات التي سمعناها هنا اليوم.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر رئيسة وفد سانت لوسيا على بيانها.

أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد محمد مطري، ممثل الجماهيرية العربية الليبية.

السيد مطري (الجماهيرية العربية الليبية): أعرب لكم عن تهاني بمناسبة ترؤسكم لهذه الدورة الخاصة المكرسة لمكافحة إساءة استخدام المخدرات. ونحن على ثقة من أن أعمال هذه الدورة ستكون بالنجاح لما عرفناه عنكم من خبرة وحنكة في إدارة الجمعية العامة خلال الأشهر الماضية.

وبالرغم من الجهود التي تبذل على كافة الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة آفة المخدرات، فإن هذه المشكلة تزداد تفاقمًا. ولذا يأتي عقد هذه الدورة في الوقت المناسب. فهي مناسبة هامة لإعادة تأكيد المجتمع الدولي على تصميمه على محاربة هذه الآفة حتى يتم القضاء عليها نهائيا.

إن من الشروط الأساسية لنجاح هذه المهمة تحقيق تعاون دولي يقوم على أساس احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها أو ممارسة الضغوط عليها. وإن قيام تعاون دولي إنما يقوم على تقاسم المسؤوليات بحيث ينظر إلى جميع المراحل التي تمر بها ظاهرة المخدرات انتاجا وتوزيعا، ويعامل جميع المشتركين في هذه العملية على قدم المساواة. فلا يمكن القبول بالتدابير التي تتخذها من طرف واحد بعض الدول التي تنصب نفسها لمراقبة حسن سلوك الدول الأخرى، في الوقت الذي تتحمل فيه المسؤولية الرئيسية عن مشكلة المخدرات على الصعيد الدولي، فهي ملجأ المهربين والمتاجرين بالمخدرات وهي مستودع أموالهم.

وفي هذا الإطار، نرحب بما ورد في مشروع الإعلان السياسي من تأكيد على أن مكافحة المخدرات هي مسؤولية عامة ومشتركة تتطلب اتباع نهج شامل ومتكامل ومتوازن يتفق تماما مع الأغراض والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وهذا الافتقار إلى الحساسية والإنصاف والعدالة ونشر الديمقراطية هو الذي يغذي مشكلة المخدرات. وما يولده ذلك من يأس وقنوط في نفوس الناس يغذي جذور مشكلة المخدرات، هذه المشكلة التي ستظل حية وبخير إلى أن نقرر تخصيص النصف فقط من بلايين الدولارات التي تنفقها على خوض حرب المخدرات، من أجل تخفيف حدة الفقر والتنمية البشرية والرعاية الصحية.

وبطبيعة الحال، وكما يقول الشاعر "عالم خال من المخدرات: نحن قادرون على بنائه" - إن لنا القدرة على ذلك إذا اخترنا رفع عبء الدين عن كاهل الاقتصادات المشلولة من أجل بلوغ المستوى الذي حددته الأمم المتحدة والمتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وسنكون قادرين على الاضطلاع بذلك عندما نشارك في شروط تجارية منصفة وعندما يقبل القوي بمسؤولية حماية الضعفاء والمستضعفين ونتقاسم المزيد من المعلومات والتكنولوجيا.

وإن هذه الدورة التاريخية دورة حاسمة. فأمرأه المخدرات سيواصلون الاستهزاء بالقيادات العالمية وبالأمم المتحدة إذا لم نتمكن من تحقيق الأهداف السامية المتمثلة في المسؤولية المشتركة ومعالجة العرض والطلب على حد سواء، وإذا لم نتمكن بصدق من معالجة الشواغل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي تولد مشكلة المخدرات وتغذيها.

ولا تزال سانت لوسيا ملتزمة بالعمل مع المجتمع الكاريبي والهيئة العالمية لكي يكون هذا العالم خاليا من المخدرات. وفي هذا الجهد فإننا نفهم تماما أهمية إشراك مجتمعنا برمته في مكافحة المخدرات. ويجب على الكنيسة والشرطة، والزعماء السياسيين، والوالدين والمدرسين جميعا أن يكونوا أشداء في مكافحة ثقافة المخدرات. ويجب أن نحظى في هذا الكفاح بدعم مجتمع دولي يتحلى بالحساسية ولا يستغل ضعفنا ليتشدد بحقوق الإنسان. وليس لأحد الحق الإنساني في تدمير خلايا أدمغة أطفالنا.

كما يجب أن نحظى بالدعم من خلال إزالة الصلة التي تتفق وأغراض التورط العسكري وجهود مكافحة المخدرات.

والمساعدة والتعاون في إجراء التحقيقات والتغلب على المصاعب القانونية والإجرائية وتسهيلها والإسراع بها، على أن يقوم ذلك على احترام سيادة الدول وأنظمتها القانونية والتوقف عن إصدار قوانين تتجاوز الولاية القضائية الوطنية. فمثل هذه الإجراءات لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تعقيد الأمور. ويجب أن يظل الهدف هو تعقب المجرمين ومحاكمتهم لا فرض وتنفيذ القوانين الداخلية على الدول الأخرى.

ولا بد من بذل جهد حقيقي وفعال للحد من الطلب. وإلا فإن السعي فقط لتخفيض العرض لن يقلل من الاستهلاك العالمي للمخدرات. بل سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مما يعني مزيدا من الحوافز إلى زيادة الإنتاج غير المشروع.

ولا ننسى، في هذه المناسبة، الإشادة بالجهود الكبيرة التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وحاجته الماسة إلى مزيد من الموارد المادية والبشرية. وندعو جميع الدول إلى زيادة تبرعاتها للبرنامج حتى يستطيع تقديم المساعدة التقنية للدول التي تحتاج إليها في مساعيها للقضاء على الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطيها.

إن الجماهيرية العربية الليبية، في الوقت الذي تعرب فيه عن استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي في

إن ليبيا بلد غير منتج للمواد المخدرة، ولكن موقعها الجغرافي جعلها منطقة عبور. ومن ثم، بالإضافة إلى اتباع سياسة وطنية تقوم على تجريم الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتجرى تعاطيها، وفرض أقصى العقوبات على المتاجرين بها والتي تصل إلى عقوبة الإعدام والسجن المؤبد علاوة على الغرامات المالية الباهظة، ومصادرة الأموال الناتجة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وتوسيع القانون الليبي لدائرة المواد التي تعتبر مخدرة أو مؤثرة عقليا، فإنها سعت إلى تحقيق تعاون مع كل الدول المجاورة لها، إما بعقد اتفاقيات ثنائية أو وضع ترتيبات للعمل المشترك لمكافحة هذه الآفة.

إضافة إلى ذلك، تبذل جهود على كافة المستويات للتنبيه إلى خطر المخدرات عن طريق حملات إعلامية توجه خصيصا إلى أكثر الفئات تعرضا لها، مثل الشباب والطلاب، بمشاركة القطاعات الأهلية. كما تم إنشاء العديد من الأقسام بالمستشفيات والعيادات، لمعالجة المدمنين وإعادة تأهيلهم وإدماجهم بالمجتمع.

وتظل هذه الجهود الوطنية قاصرة عن تحقيق القضاء على آفة المخدرات، إذا لم يتم تحقيق تعاون دولي، والالتزام بتطبيق الاتفاقيات الدولية والبرامج التي يتم الاتفاق عليها، خصوصا تجريم الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والمؤثرات العقلية، وتجرى تعاطيها. وفي هذا الشأن نرفض كل الدعوات إلى إباحة تعاطي المخدرات التي بدأت تظهر هنا وهناك، بل وقيام بعض الدول فعلا بإباحة تعاطي المخدرات.

كما أنه لا بد من تسخير التقنية الحديثة، خصوصا الشبكة العالمية (الإنترنت)، لمحاربة ومكافحة المخدرات، وتجرى استخدامها في ترويج المخدرات والدعوات إلى إباحة المخدرات والدعاية لها والتي تعم الشبكة حاليا. وفي الوقت نفسه، لا بد من مساعدة الدول النامية التي يعتمد قطاع كبير من سكانها على زراعة المواد المخدرة في تنفيذ مشاريع بديلة.

وتتطلب مكافحة الضعالة للاتجار والتعاطي غير المشروع للمخدرات قيام تعاون قضائي بين جميع الدول على أساس المساواة والمعاملة بالمثل، وذلك من أجل ملاحقة المجرمين والقبض عليهم ومحاكمتهم. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بمراعاة الفروق بين النظم القانونية المختلفة ووضع اتفاقيات ثنائية تسهل تبادل المعلومات

كل جهد من شأنه الحد من الآثار السلبية لمشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية، تأمل في أن يتم تنفيذ ما أعربنا عنه جميعاً من عزم على مكافحة هذه الآفة وما اتفقنا عليه في الإعلان السياسي والقرارات التي سنعتمدها في نهاية الدورة بحسن نية وبتعاون ومشاركة الجميع.

وفي الختام، لا يفوتنا أن ننبه إلى ظاهرة تبعث على قلق الجميع هنا، ونحن من بينهم. وهي أن الإجراءات الأمنية المصاحبة لاجتماعات هذه الدورة لهذه الجمعية، والتي ندرك تماماً دواعيها ونقدر أهميتها، بل وضرورتها. لكنها، عندما تزيد عن حدها تنقلب إلى ضدها. عندما يترتب على هذه الإجراءات منع أعضاء الوفود وحتى بعض رؤسائها، بمن فيهم السادة المندوبون، من الوصول إلى مقر الأمم المتحدة بسياراتهم المرخص لها، ويجبرون على السير على الأقدام، ويتعرضون للتفتيش الذي لا يراعي أحياناً حدود الاحترام وإلى غلق الأبواب وتعطيل حتى المصاعد، فإن ذلك يعد تجاوزاً لا يقبل. وندعو لوقفه بشكل جدي والحيلولة دون تكراره مستقبلاً.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الجماهيرية العربية الليبية على بيانه.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥.